

## تقرير الأمين العام عن هايتي

## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرتين ٣ و ٤ منه، ومع مراعاة الفقرة ١٠. وفي الفقرة ٢ من ذلك القرار أذن المجلس بالنشر الفوري لقوة مؤقتة متعددة الجنسيات لفترة لا تتعدى ثلاثة أشهر. وأعلن المجلس أيضاً استعداداه أن ينشئ قوة متابعة من الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار دعماً لاستمرار عملية سياسية سلمية ودستورية والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي. وطلب المجلس أيضاً أن أقدم، بالتشاور مع منظمة الدول الأمريكية، توصيات بشأن حجم تلك القوة وهيكلها وولايتها، بما في ذلك دور الشرطة الدولية ووسائل التنسيق مع البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية، وأن أضع كذلك برنامج عمل للأمم المتحدة لمساعدة العملية السياسية الدستورية ودعم المساعدة الإنسانية والاقتصادية وتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بسيادة القانون في هايتي. وعلاوة على ذلك، دعا المجلس المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، إلى العمل مع شعب هايتي في إطار جهد طويل الأمد من أجل إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والمساعدة في وضع استراتيجية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر.

٢ - ولقد أوفدت، لكي أعد التوصيات ذات الصلة بهذه المسألة، بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى هايتي، برئاسة حسين مديلي وتعمل تحت إشراف مستشاري الخاص، جون ريجينالد دوما، لجمع المعلومات الضرورية ميدانياً. وبدأت البعثة أعمالها في بور - أو - برانس في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وكانت مؤلفة من ممثلين عن العديد من إدارات الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ووصل مستشاري الخاص في ١٥ آذار/مارس. وعقدت اجتماعات مع الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي، بونيفاس ألكسندر، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، وجيرار لاتورتو، وغيرهما من أعضاء الحكومة الانتقالية،



والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة في هايتي، ومن بينهم عناصر فاعلة من المجتمع المدني وجماعات سياسية، فضلاً عن فريق الأمم المتحدة القطري، والبعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية، والقوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، والمجتمع الدبلوماسي. بمعناه الأوسع. وعلاوة على ذلك، تشاور مستشاري الخاص مع منظمة الدول الأمريكية ومع الجماعة الكاريبية وغيرهما من الجهات المعنية ذات الصلة في نيويورك وواشنطن، العاصمة، وكينغستون، جامايكا. كما حضر اجتماع مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية الذي عُقد بين الدورتين في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس.

٣ - وقد تأثر نطاق أعمال بعثة التقييم بعاملين رئيسيين. فأولاً، تولت الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم بعد أسبوع واحد فقط من وصول البعثة، مما حدّ من إمكانية التفاعل المنتظم والمتعمق مع سلطات هايتي التي كان اهتمامها منصبا على الاحتياجات الفورية. ثانياً، لم تتح ظروف الأمن سوى القيام بزيارات محدودة لمناطق خارج العاصمة (كاب هيسين، وليه كاييه، وغونيف).

٤ - وإنني، إذ أقدم التقييم والتوصيات الواردين أدناه، أضع نصب عيني الدور الدولي السابق في هايتي. ففي شباط/فبراير ١٩٩٣، نُشرت البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. وأذن مجلس الأمن في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) بنشر قوة متعددة الجنسيات قوامها ٢٠.٠٠٠ فرد لتيسير العودة الفورية لسلطات هايتي الشرعية، والحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في البلد، وتعزيز سيادة القانون. وأُوفدت بعثات أخرى من الأمم المتحدة إلى هايتي في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠١ في أعقاب القوة المتعددة الجنسيات. وعلاوة على ذلك، قام المجتمع الدولي بتعبئة موارد هامة للتخفيف من صعوبة الحالة الإنسانية وللإسهام في تنمية هايتي.

٥ - ولقد حدث عدد من التطورات الإيجابية خلال تلك الفترة، كان من بينها إعادة قدر ما من الديمقراطية، مع أول تسليم سلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين انتخاباً ديمقراطياً؛ ونمو مجتمع مدني متعدد الأوجه؛ وتزايد دوره في إشاعة ثقافة سياسية مستندة إلى القيم الديمقراطية. إلا أنه كانت هناك نكسات أيضاً. فبسبب استمرار الأزمة السياسية وما صاحبها من انعدام الاستقرار، لم تترسخ قط إصلاحات جديدة. ولم يحدث توطيد لدعائم نظام ديمقراطي حقيقي؛ كما أن المؤسسات الفعالة والقائمة بذاتها على جميع المستويات، وبخاصة في مجال الأمن العام وسيادة القانون، لم تتوطد أركانها وكانت عاجزة عن تقديم الخدمات العامة، مما كان بمثابة ثغرة سعت المنظمات غير الحكومية إلى سدّها خارج الإطار المؤسسي؛ كذلك كان التقدم في إكساب الشرطة الوطنية الهايتية المهارات المهنية اللازمة

بطيئا ومتفاوتا؛ كما زاد الاتجار بالمخدرات؛ واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان واستمر الفساد؛ ولم يتحقق نمو اقتصادي حقيقي. وأدى عدم إحراز تقدم بمرور الوقت وانعدام المساءلة إلى تجدد التهديدات بفرض جزاءات ووقف قدر كبير من المساعدة الدولية.

٦ - ومع أن بعض هذه التطورات كانت ترجع بدرجة لا يستهان بها إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب قيادة هايتي، فقد كانت هناك أيضا أوجه قصور في النهج الذي اتبعه المجتمع الدولي. فقد كان هناك تقصير من المجتمع الدولي، طيلة مسار برامج المساعدة، في إقامة الشراكات الضرورية والقابلة للاستدامة مع مجتمع هايتي على جميع المستويات. ولم يُشرك شعب هايتي إشراكا كافيا في وضع السياسات التي يمكن أن يمضي بها البلد قُدما، مما أدى إلى زيادة الإحساس بالاستبعاد. ولم تحقق المعونة المالية الثمار المرجوة منها إلى الحد المتوقع لأنها كانت سيئة التوجيه أحيانا ولم تأخذ في الاعتبار أوجه القصور في طاقة الاستيعاب المحلية.

٧ - وقد أخذت تلك التجارب السابقة في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير وعند صياغة توصياتي التي أطلعت بعثة التقييم المتعددة التخصصات سلطات هايتي عليها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق التوازن السليم بين ملكية هايتي لعملية الإصلاح من ناحية، والمساءلة عن النتائج من الناحية الأخرى. وأفضل سبيل لخدمة هايتي هو تقديم دعم يقظ من المجتمع الدولي. وسيكون بذل جهد دولي طويل الأمد ومستلزم مصاحب لجهود هايتي على جميع المستويات أمرا أساسيا لتحقيق السلام الاجتماعي الدائم، والمصالحة الوطنية، وإقامة مؤسسات ديمقراطية قادرة على أن تدوم، وتحقيق التنمية على المدى الطويل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل، عند قيامه بذلك، مشاركة قادة هايتي مشاركة كاملة في تصميم هذه المساعدة وتوليهم المسؤولية عن تنفيذها.

## ثانيا - الوضع السياسي

٨ - ادعى الرئيس أرسفيد وحزبه "فانمي لافالاس" (*Fanmi Lavalas*) أنهما فازا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في سنة ٢٠٠٠ وكان عدد المصوتين فيها أكثر بالكاد من ١٠ في المائة. وقد طعن المعارضة، كما طعن أعضاء المجتمع الدولي، في النتائج واتهموا الحكومة بالتلاعب فيها. وبعد ذلك انهار الحوار بين الحكومة والمعارضة. وتعرضت المعارضة لقمع متزايد من القطاعات المسيسة من الشرطة الوطنية الهايتية ومن جماعات مسلحة بشكل غير نظامي مؤيدة للحكومة. وبحلول أواخر سنة ٢٠٠٣، دعت حركة معارضة متحدة حديثا، تضم الأحزاب السياسية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني فضلا عن القطاع الخاص، إلى استقالة الرئيس. وقد عرضت الجماعة الكاريلية أن تتوسط، وقدمت في

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ خطة عمل مسبقة، أعقبتها في شباط/فبراير بخطة تنفيذ وضعتها مجموعة الدول الست، التي تضم جزر البهاما كممثلة للجماعة الكاريبية، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، ومنظمة الدول الأمريكية، والولايات المتحدة. وقد وافق الرئيس أرستيد على كليهما. وقد دعت خطة العمل المسبقة إلى إجراء إصلاحات كبرى، من بينها تشكيل مجلس وزراء جديد، مع السماح للرئيس أرستيد بأن يكمل مدته. إلا أن المعارضة رفضت أن تساند الخطة. واتخذت بعد ذلك مبادرات دبلوماسية عديدة، تصدرتها الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، للتغلب على المأزق السياسي والحيلولة دون زيادة تعمق الأزمة السياسية.

٩ - وفي أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤ اندلع صراع مسلح في مدينة غونيف، وفي الأيام التالية امتد القتال إلى مدن أخرى. وسيطر المتمردون تدريجياً على قطاع كبير من الجزء الشمالي من البلد. وهددت المعارضة المسلحة، رغم الجهود الدبلوماسية، بأن تسيطر على العاصمة الهايتية. وفي وقت مبكر من يوم ٢٩ شباط/فبراير ترك السيد أرستيد البلد. وقام رئيس الوزراء، إيفون نبتون، بتلاوة رسالة استقالته. وفي غضون ساعات أدى يونيفاس ألكسندر، رئيس المحكمة العليا، اليمين كرئيس مؤقت، وفقاً لقواعد الخلافة التي ينص عليها الدستور. وفي مساء يوم ٢٩ شباط/فبراير، قدم الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة طلباً من الرئيس المؤقت للحصول على المساعدة، تضمن الإذن لقوات الأمم المتحدة بدخول هاييتي. وعملاً بذلك الطلب، اتخذ المجلس القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) وبدأت القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في التوجه إلى هاييتي، على النحو الذي أذن به ذلك القرار.

١٠ - وأُتخذت خطوات، بالتشاور مع الرئيس المؤقت آنذاك، لتشكيل حكومة انتقالية. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، سُمي "مجلس ثلاثي" مكون من ممثل واحد عن كل من حزب "فانمي لافالاس"، وحزب "Plate-Forme Democratique"، والمجتمع الدولي. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ اختارت هذه المجموعة سبع شخصيات بارزة (معروفة باسم مجلس الحكماء)، على أساس أن تقوم، بدورها، باختيار رئيس للوزراء. وقد ضم المجلس ممثلين عن قطاعات مجتمع هاييتي الرئيسية، وهي: منظمات حقوق الإنسان، والكنائس الكاثوليكية والأنجليكانية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والحزبان السياسيان "فانمي لافالاس" و "التلاقي الديمقراطي" (Convergence Democratique) وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ اختار مجلس الحكماء جيرار لاتورتو رئيساً للوزراء. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ شكّل رئيس الوزراء، بالتشاور مع مجلس الحكماء، حكومة انتقالية مكونة من ١٣ عضواً (تضم ثلاث نساء) أُختيروا جميعاً على أساس الكفاءة المهنية لا على أساس الانتماء الحزبي. ومنذ ذلك الحين ركّزت الحكومة الانتقالية اهتمامها على تنظيم

أعمالها، وأجرت اتصالات مع المجتمع المدني في محاولة لبناء قاعدة دعم لها. إلا أنها من المتوقع أن تكون تحت ضغط لاستيعاب مختلف مصالح الجماعات السياسية غير الممثلة تمثيلاً مباشراً فيها. وقد طعن بعض مؤيدي حزب "فانمي لافالاس" وطعن آخرون في شرعية الحكومة الانتقالية.

١١ - وعلاوة على ذلك، ظل الدور المستمر لمجلس الحكماء وظلت علاقته مستقبلاً بالحكومة الانتقالية غير واضح حتى وقت قريب. وعندما كانت بعثة التقييم المتعددة التخصصات في هايتي، جرت مناقشات لتوسيع مجلس الحكماء وتحويله إلى مجلس للدولة (Conseil d'Etat). ولعدم وجود برلمان عامل، اعتبر أعضاء مجلس الحكماء أنهم مكلفون بمهمة توفير الضوابط والتوازنات، مع تقديم المشورة للحكومة الانتقالية.

١٢ - وبهدف بناء توافق آراء سياسي واسع للعمل مع الحكومة الانتقالية، وقّع في ٤ نيسان/أبريل رئيس الوزراء باسم الحكومة الانتقالية، وأعضاء مجلس الحكماء، وممثلون عن الفئات السياسية، باستثناء حزب "فانمي لافالاس"، وقد كان استثناء ملحوظاً، ومنظمات المجتمع المدني، على اتفاق سياسي أطلق عليه اسم "توافق الآراء بشأن المرحلة الانتقالية السياسية" (الاتفاق). واتفق الموقعون على أن يلتقوا شهرياً بدعوة من الحكومة لتقييم التقدم المحرز في تطبيق أحكامه. وقد استنكر حزب "فانمي لافالاس" ذلك الاتفاق.

١٣ - وتواصل الموقعون إلى تفاهم عام على المرحلة الانتقالية السياسية، التي من شأنها أن تشهد إجراء انتخابات بلدية وبرلمانية ورئاسية في عام ٢٠٠٥ وتنتهي بتنصيب رئيس منتخب حديثاً. وفي هذا السياق وافق أعضاء الحكومة الانتقالية والمجلس الانتخابي ومجلس الحكماء وغيرهم على عدم الحؤول دون إجراء الانتخابات المقبلة. وإلى حين افتتاح أعمال الدورة الأولى للبرلمان المقبل، سيقوم مجلس الحكماء بإسداء المشورة إلى الحكومة الانتقالية بما في ذلك من خلال التشاور بشأن المسائل الهامة كالميزانية، والاتفاقات والمراسيم، وبتوجيه انتباه الرئيس المؤقت إلى المسائل التي تستوجب تدخلاً على مستوى رفيع. وسيُزيد عدد أعضائه بعد إجراء مزيد من المشاورات. بيد أن مشورة مجلس الحكماء لن تكون ملزمة للحكومة الانتقالية. ونص الاتفاق أيضاً على إجراءات لملاء الشواغر المحتملة في الفرع التنفيذي.

١٤ - وحدد الاتفاق أيضاً التدابير التي يتعين اتخاذها خلال الفترة الانتقالية في مجالات الأمن، والتنمية، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وتحقيق اللامركزية، والانتخابات، والإصلاح القضائي، وإطلاق مبادرة لعقد مؤتمر وطني، وإبرام عقد اجتماعي جديد، وتعزيز مؤسسات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وإعادة إدماج العناصر المسلحة

السابقة، وإكساب الشرطة الوطنية الهايتية المهارات المهنية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنْفِق على إنشاء عدد من اللجان لمعالجة قضايا من قبيل الانتهاكات الأخيرة لحقوق الإنسان والمخالفات المالية والمسائل المتصلة بالقوات العسكرية السابقة. وشدد الاتفاق على ضرورة توفير المساعدة لضحايا الحكومة السابقة. ونص أيضا على أن يُجرى الموقعون مناقشات مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات ومتابعة عملية حفظ السلام.

١٥ - وسيكون أيضا بسط سلطة الدولة خارج بور - أو - برانس اختبارا كبيرا للحكومة الانتقالية. إذ يفتقر العديد من المجتمعات المحلية إلى هيئات حكم محلية وتسيطر عليها جماعات مسلحة غير نظامية. وقد حل محل بعض الهيئات المحلية عُمد أو زعماء نصّبوا أنفسهم أو عيّنهم المتمرّدون. ومع أن الفرع التنفيذي المركزي هو الذي له سلطة تعيين المندوبين الإقليميين (وهم المقابل لـ "المحافظين") فإن عزم الحكومة الانتقالية على تعيين اللجان البلدية الإقليمية المؤقتة سيتطلب توافقا مستمرا في الآراء على المستوى المحلي طوال الفترة الانتقالية.

١٦ - وسيكون السعي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في الاتفاق أمرا أساسيا لتجاوز الأزمة الحالية وتحسين الحكم في هايتي وإحراز تقدم على طريق تحقيق التنمية المستدامة. كما سيتطلب بذل جهد طويل الأجل على المستوى الشعبي بهدف تمكين الشعب الهايتي وتعزيز الملكية المحلية وإشاعة ثقافة الحوار والتسوية. وينطوي تمكين الهايتيين أيضا على ضرورة اتخاذ مزيد من القرارات وتخصيص مزيد من الموارد على المستوى المحلي. وفي هذا السياق حدد الاتفاق تطبيق عملية اللامركزية تطبيقا حقيقيا كإحدى الأولويات في المرحلة الانتقالية السياسية. والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة السلطات الهايتية على جميع الصُّعد في هذه الجهود، لا سيما فيما يتعلق بإقامة حوار وطني وتنمية المؤسسات.

### العملية الانتخابية

١٧ - ظلت العمليات الانتخابية طوال السنوات العشر الماضية عرضة للتعطيل أو للتشكيك في نتائجها. ولا يعمل البرلمان حاليا. وانتهت ولاية الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وفقد مجلس الشيوخ أكثر من نصف أعضائه، بسبب انتهاء مدة عضويتهم، مما يحول دون اكتمال النصاب القانوني. وانتهت كذلك ولاية الهيئات المحلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، ينص الدستور على إجراء تصويت في غضون تسعين يوما من شغور منصب الرئيس، وقد شغل في ٢٩ شباط/فبراير. بيد أن هناك إجماعا على استحالة إجراء هذه الانتخابات في حدود الإطار الزمني المنصوص عليه.

١٨ - وبالنظر إلى أن الجدل الدائر حول الانتخابات الأخيرة أدى دورا كبيرا في نشوب الأزمة السياسية في السنوات القليلة الماضية، فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة على جميع الصُّعد سيكون عنصرا رئيسيا في العملية السياسية والدستورية في هايتي. فقد دعا مختلف المحاورين إلى فترة انتقالية تمتد بين تسعة أشهر وأربعة وعشرين شهرا. وفي حين فضل الحزبان السياسيان "فانمي لافالاس" و "التلاقي الديمقراطي" إجراء انتخابات عامة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، رأى أفراد المجتمع المدني والمجتمع الدولي أن الإعداد للانتخابات وإرساء أساس لعملية ديمقراطية مستدامة في هايتي يتطلبان مزيدا من الوقت. واتفق لاحقا معظم الهايتيين المعنيين، باستثناء حزب "فانمي لافالاس"، على إجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية والرئاسية قبل نهاية عام ٢٠٠٥ بحيث يؤدي الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

١٩ - ورغم الجهود التي بُذلت طوال التسعينات، لا يوجد لدى هايتي حتى الآن مجلس انتخابي دائم أو مؤقت. لذا ينبغي، كخطوة أولى، تيسير تشكيل مجلس انتخابي مؤقت تعددي. ووفقا للاتفاق، يُعين أعضاء المجلس التسعة على منوال اتفاق عام ٢٠٠٢ السابق الذي تم التوصل إليه بدعم من منظمة الدول الأمريكية والذي نص على تعيين أعضائه من قبل المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحكومة. وبحلول ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ سيكون جميع أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت قد تم تعيينهم، ومن بينهم ممثل عن حزب فانمي لافالاس. وسيضع هذا المجلس، فور تشكيله، جدولا زمنيا للانتخابات. ومن اللازم أن يراعي هذا الإطار الزمني لا الاحتياجات اللوجيستية والتشغيلية فقط، بل أيضا الاعتبارات الأمنية والسياسية. وغالبا ما سيطر على الحياة السياسية في هايتي إجراء انتخابات رئاسية يغلب عليها إلى حد بعيد الطابع الشخصي، تُوّجج الخطاب الملتهب للمشاعر وتُلهي السكان عن التحديات المحلية. وفي ذلك السياق، فإن تنظيم انتخابات بلدية وبرلمانية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية يمكن أن يكون خطوة هامة على طريق الابتعاد عن الماضي ومن شأنه أن يعزز الحكم المحلي وملكية العمليات الديمقراطية على المستوى المحلي.

٢٠ - وريثما توضع الأطر الزمنية للانتخابات، يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل المساعدة في إقامة بنية تحتية مستدامة للانتخابات تتوافر فيها مقومات البقاء والاستمرار. ويمكن أن تشمل البرامج تقديم الدعم التقني للأحزاب السياسية في تنظيم حملات مستندة إلى قضايا، ووضع جداول أعمال موجهة إلى تنفيذ سياسات؛ وتدريب أعضاء الأحزاب على التفاوض البناء وحل الخلافات؛ ودعم المرأة كناخبة ومرشحة؛ وزيادة تطوير وتوطيد سجل مدني وقاعدة بيانات تسجيل الناخبين. ورأى الرئيس المؤقت ورئيس وزراء الحكومة الانتقالية وغيرهما من المشاركين في بعثة التقييم المتعددة التخصصات أن المجتمع الدولي ينبغي أن

يشرف على الانتخابات، بدلا من أن يراقبها، وذلك لكفالة شرعية النتائج. وسيجرى مزيد من التقييم لتحديد طرائق قيام المجتمع الدولي بدوره في هذا المجال.

### ثالثا - الحالة الأمنية

٢١ - تدهورت الحالة الأمنية في هايتي تدهورا واضحا منذ نهاية عام ٢٠٠٣، بحيث بلغ هذا التدهور ذروته بحدوث تمرد عسكري وحدث شبه انهيار في الجهاز الأمني كله في شباط/فبراير ٢٠٠٤. بيد أن مشاكل كثيرة من المشاكل الأمنية في هايتي ذات طابع بنيوي. فقد أصدر الرئيس أرستيد في أعقاب عودته إلى السلطة، بعد الإطاحة به في انقلاب عسكري في عام ١٩٩١، مرسوما في عام ١٩٩٥ يقضي بحل القوات المسلحة الهايتية. ولم يعقب هذا القرار تعديل للدستور ينص على حل الجيش. وعلاوة على ذلك، جرى تسريح الأفراد العسكريين السابقين دون اتخاذ الاحتياطات الواجبة للحصول منهم على أسلحتهم ووضع برامج لإعادة إدماجهم أو لتعويضهم، بما في ذلك بواسطة صرف معاشات تقاعدية لهم. وقد وُلد ذلك استياء شديدا بين الأفراد العسكريين السابقين وغرس بذور الاضطرابات المدنية مستقبلا. وطبقا لما يدعو إليه اتفاق ٤ نيسان/أبريل، ستقوم لجنة بالنظر في قضية المعاشات التقاعدية للأفراد العسكريين السابقين تمهيدا لتقديم توصياتها إلى الحكومة المزمع انتخابها بشأن استصواب إعادة تنظيم القوات العسكرية.

٢٢ - وبمرور الوقت، تقوضت الحالة الأمنية في هايتي بسبب تسييس الشرطة الوطنية الهايتية وتفككها، وتزامن ذلك مع ظهور جماعات مسلحة تُعرف باسم "chimères" اعتمد عليها الرئيس السابق اعتمادا متزايدا ليلقى في السلطة. وكانت هذه الجماعات تتلقى، في مقابل الدعم المقدم منها، مساعدة مالية وأطلقت يدها في ترويع الخصوم السياسيين فضلا عن شرائح من السكان المحليين، وفي ممارسة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. ولجأ كثيرون من الهايتيين، في ظل هذه الحالة، إلى التسلح لحماية أنفسهم ذاتيا، وساهمت شركات الأمن الخاصة غير المنظمة في انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها على نطاق البلد، وهو ما يمثل ظاهرة غير مسبوقة. وتجدد الإشارة إلى أن الدستور يمنح كل مواطن الحق في الدفاع عن نفسه ضمن حدود مكان إقامته ولكن دون أن يحمل أسلحة غير مرخص بها.

٢٣ - وفي أعقاب اندلاع الصراع المسلح في مدينة غونيف في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي امتد إلى مدن أخرى في الأيام اللاحقة، سيطر المتمردون تدريجيا على معظم الجزء الشمالي من البلد. وعاد أيضا بعض الأفراد العسكريين السابقين إلى هايتي وسيطروا على مدن في الهضبة الوسطى. كما انضمت إلى المتمردين جماعات مسلحة أخرى، من قبيل

جماعات المجتمعات المحلية، والجماعات شبه العسكرية والمليشيات، وعصابات الشوارع المسلحة، والهاربين من السجون. وقد رحّب السكان المحليون وكبار السياسيين بأفراد بعض تلك الجماعات على اعتبار أنهم "محررون". والجماعات المسلحة التابعة للمجتمعات المحلية وكذلك العصابات مجزأة إلى حد كبير وموجودة أساسا في المدن الفقيرة وتشكل أكبر تهديد للأمن. وعلاوة على ذلك، لجأت جماعات كثيرة منها أيضا إلى أعمال السرقة وغيرها من الأنشطة الإجرامية لكي تعول نفسها. وقد كرّس غياب سيادة القانون مناخ الإفلات من العقاب، فضلا عن أن الجرائم الأخرى كالخطف والسرقة والاعتصاب آخذة في التزايد. وبالإضافة إلى ذلك، يستهدف الآن الترويع ذو الدوافع السياسية أنصار حزب "فانمي لافالاس" أساسا.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، أصبحت هايتي مكانا مهما للشحن العابر للحدود بسبب انعدام إنفاذ القانون، وقابلية الحدود للاختراق، وفساد بعض أجهزة إنفاذ القانون وفساد الرعاة السياسيين لتلك الأجهزة. وقد أدى ذلك لا إلى زيادة العنف والجريمة فحسب، بل أيضا إلى زيادة استهلاك المخدرات، حيث إن الوسطاء المحليين أخذ يتزايد دفع أتعابهم عينا، مما كان يحفزهم على إعادة بيع المخدرات في السوق المحلية. وسيلزم التصدي لهذه المشكلة تصديا أقوى من جانب المجتمع الدولي وقيادة هايتي وأجهزة إنفاذ القانون، على الصعيدين المحلي والإقليمي على السواء.

٢٥ - ولدى انتشار القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في ٢٩ شباط/فبراير، كانت السلطات الهايتية تسيطر على المنطقة المحيطة ببور - أو - برانس فقط. وقد نشرت فعلا هذه القوة، التي تشارك فيها شيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من ٣٠٠٠ جندي. ومقر هذه القوة العاصمة حيث تنتشر أغلبية جنودها. وأصبح للقوة وجود منذ منتصف آذار/مارس في مدن غونيف وكاب هيسيين وفور ليبرتيه الواقعة في شمال البلد. وتسيّر القوة أحيانا دوريات جوية وأرضية في مناطق أخرى. ولا يتيح عدد جنود القوة حراسة أعداد كبيرة من المواقع الثابتة. وانضمت الشرطة الوطنية الهايتية إلى القوة في بعض دورياتها.

٢٦ - ورغم عودة الهدوء إلى الحالة الأمنية بعد انتشار القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، حدّت الموارد المحدودة الموجودة لدى تلك القوة إلى جانب الطبيعة الجغرافية لمنطقة العمليات، فضلا عن أنشطة نزع السلاح المحدودة، من قدرتها على مواجهة جوانب انعدام الأمن. ولا تزال الحالة الميدانية معقدة؛ وفي بعض المناطق تتواجد القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات والشرطة الوطنية الهايتية جنبا إلى جنب مع المتمردين. ولا تزال الجماعات المسلحة تسيطر على بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، توجد طائفة متنوعة من الترتيبات الأمنية

المحلية تشمل جماعات العمل المدني وأفرادا عسكريين سابقين وعصابات محلية فر أفرادها من السجن وبعض ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين استعادوا مناصبهم. وتتعايش هذه الجماعات جنبا إلى جنب في بعض المدن، متقاسمة المناطق في ما بينها.

٢٧ - وما زال المناخ الأمني عرضة للتقلب، وسيتأثر بالعملية السياسية وبوتيرة وفعالية بسط سلطة الحكومة ومؤسسات الدولة، لا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، في مختلف أنحاء البلد، وبدوام التدابير المتخذة من قبل القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، لا سيما في ما يتعلق بنزع السلاح واستعداد الجماعات المسلحة للتعاون في خطط نزع السلاح وإعادة الإدماج. وقد كانت عمليات تسليم الأسلحة، حتى تاريخه، رمزية إلى حد كبير ولم ينفذ المتمردون تعهداتهم بإلقاء السلاح لدى تشكيل حكومة انتقالية. وفي ضوء هذه الأجواء الملتبسة والعوائق المؤسسية التي تواجهها الشرطة الوطنية الهايتية في الاضطلاع بمهام تطبيق القانون وفرض النظام، سيحتاج الوجود الدولي إلى توفير مظلة أمنية تتيح للحكومة الهايتية أن تعيد استتباب الأمن العام وأن تشبع الإحساس بالسلامة بين السكان. وسيطلب ذلك أن يصادر الوجود الأمني الدولي، جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية الهايتية الناشئة تدريجيا، الأسلحة الظاهرة غير الشرعية وأن يضبط مخابئ الأسلحة. وسيطلب أيضا انتشارا في جميع أنحاء البلد وتعاوننا وثيقا مع الشرطة المدنية الدولية فضلا عن الشرطة الوطنية الهايتية.

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٨ - سيلزم، كجزء من محاولة هئية بيئة آمنة، وضع برنامج شامل لترع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها. وينبغي أن تبدأ الحكومة الانتقالية حوارها السياسي مع الجماعات المسلحة لضمان التزام تلك الجماعات. وباستطاعة المجتمع الدولي أن يدعم القدرة الوطنية على وضع استراتيجية مستدامة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - تراعي أدوار واحتياجات المرأة والفتاة والرجل المتميزة - وتنسيق تلك الاستراتيجية وتنفيذها. ويتطلب طابع جماعات مسلحة كثيرة غير الرسمي وغير المنظم اتباع نهج فيما يتعلق بنزع السلاح طوعا يوضع خصيصا ويتسم بلامركزيته ومن الممكن أن تقترن به عملية إعادة إدماج اجتماعي - اقتصادي مستدامة، يمكن تأطيرها ضمن عملية أوسع نطاقا تتمثل في الانتعاش المجتمعي والتنمية والمصالحة المحلية وبناء السلام على المدى الأطول.

٢٩ - وعلاوة على ذلك من الممكن تقديم الدعم لاكتساب القدرات القانونية والمتعلقة بإنفاذ القانون والإدارية على الصعيد الوطني من أجل مراقبة الأسلحة وجمعها وإدارتها (كما في ذلك إصدار التراخيص والتسجيل)، وتأمين عمليات التكديس والتدمير والتخلص، ومكافحة الاتجار غير المشروع. ومن الممكن أن يكون من العناصر المحورية في هذا الصدد إنشاء آلية

وطنية للتنسيق ووضع السياسات، يمكن أن تجمع بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والمناخين المهتمين. ومن الممكن تكملة هذه الاستراتيجية بحملة إعلام وتوعية مجتمعية موجهة إلى جميع فئات المجتمع، بما فيها النساء والأطفال المرتبطون بهذه الجماعات، لتحسين تفهم تلك الفئات للأنظمة المتعلقة بتزع السلاح وبالأسلحة، والحض على المشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإشاعة ثقافة تسوية الصراعات بالوسائل السلمية. وأخيراً، ينبغي أن يوجد من البداية تمويل مضمون وكاف لاستراتيجية من هذا القبيل لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

## رابعاً - الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية

### الشرطة

٣٠ - منذ حل القوات المسلحة في سنة ١٩٩٥ أصبحت الشرطة الوطنية الهايتية العنصر الباقي الوحيد من عناصر جهاز الأمن الرسمي في هايتي. وهي تضم ١٨٩ إدارة من إدارات الشرطة العاملة على نطاق البلد (١٠ مفوضيات على مستوى المحافظات و ٤٦ مفوضية على مستوى الدوائر و ١٣٨ مفوضية على مستوى البلديات). وقبل الأحداث الأخيرة كان عدد ضباط الشرطة يبلغ نحو ٥ ٠٠٠ ضابط، من القوام المتوقع وقدره ٦ ٣٦٧ ضابطاً، كان ٥,٦ في المائة منهم ضابطات، في بلد يبلغ عدد سكانه ٨,٥ ملايين نسمة. ويقدر أن الشرطة الوطنية الهايتية ستحتاج إلى ١٠ ٠٠٠ ضابط كحد أدنى، أي إلى ضابط واحد لكل ٨٠٠ مواطن، لكي تلي احتياجات هايتي الأساسية المتعلقة بالقانون والنظام. والنسبة الموجودة في المنطقة تبلغ عادة ضابطاً واحداً لكل ٤٠٠ مواطن. وخلال السنوات الأخيرة عانت الشرطة الوطنية الهايتية نقصاً شديداً في الأفراد المؤهلين وفي الموارد اللوجيستية والمالية. ولم يكن أمن الحدود يؤدي وظيفته أداء سليماً، باستثناء وجود قدرة وليدة لحرس سواحل، وكان هناك افتقار إلى وجود ترتيبات وافية لإجراء التحقيقات الجنائية وللتعامل مع الاتجار بالمخدرات أو بالبشر.

٣١ - وعلاوة على افتقار إلى الموارد في السنوات الأخيرة، أثبتت الشرطة الوطنية الهايتية بتأسيس شديد وفساد وسوء إدارة. وساهمت الترتيبات التعسفية لمن يدينون بالولاء لحزب فانمي لافالاس، وإدماج الجماعات المسلحة (chimerés)، وتجاوزات الشرطة، والاتجار بالمخدرات، في زيادة تدني الروح المعنوية وتآكل المعايير المهنية داخل جهاز الشرطة وفقدان المصدقية في أنظار سكان هايتي. وساهم أيضاً ضعف الشرطة الوطنية الهايتية في انتشار الجريمة، ومن بينها الاتجار بالمخدرات. وكان تحقيق نتائج في مجال مكافحة الجريمة أمراً نادراً.

٣٢ - وأثناء القلاقل التي حدثت مؤخرا أمارت الشرطة الوطنية الهايتية انهيارا كاملا تقريبا. والآن، مع خفض قوامها خفضا شديدا بحيث أصبح لا يتجاوز ٢ ٥٠٠ ضابط، أصبحت النسبة هي ضابط واحد لكل ٣ ٣٠٠ مواطن. وتعرضت مراكز كثيرة من مراكز الشرطة لعمليات تخريب وحرق ولأضرار بالغة، بينما نُهبَت المعدات والسجلات والأضابير أو أُتلفت. ولا تسيطر الشرطة الوطنية الهايتية على مفوضيات كثيرة على مستوى الدوائر. ورغم هذه التحديات وأوجه القصور، استطاعت الشرطة الوطنية الهايتية أن تحتفظ بحد أدنى من القدرة على إنفاذ القانون، وأن تساهم في مفرزة لحماية الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء المؤقت، وأن تحتفظ بعناصر وحدة عاملة لمكافحة الشغب وقدرة شرطة قضائية قوامها ٢٥٠ فردا. وبدأ موظفو إنفاذ القانون في العودة إلى عملهم، بعد شهور عديدة من قلة نشاطهم أو عدم نشاطهم على الإطلاق. ومع ذلك تظل دوريات الشرطة والسيطرة على حركة المرور معدومتين تقريبا، وإن كان من المتوقع أن يحدث توسع تدريجي في أنشطة حفظ النظام والأمن اقترانا بجهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات. ولقد أخذت قيادة الشرطة الوطنية الهايتية تبذل مساع لإعادة مزيد من ضباطها ولتجنيد ضباط جُدد.

٣٣ - وسيطلب النجاح في إعادة سيادة القانون والأمن العام في هايتي اتباع نهج شامل لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في عملية الإصلاح والتعزيز المؤسسي المستدامين، اقترانا بتحسينات موازية في مجالات أخرى من مجالات نظام العدالة الجنائية. وسيكون الافتقار إلى أفراد مؤهلين وإلى معدات أساسية، فضلا عن إصلاح البنية الأساسية، أول وأهم تحديين. وبالنظر إلى هروب كثيرين من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، تمس الحاجة إلى مجندين جدد من بينهم أعداد متزايدة من الضابطات لكي يتعاملن، في جملة من يتعاملن معه، مع ضحايا العنف الجنسي، إلى جانب الحاجة إلى تدريب الشرطة، بما في ذلك تدريبها على حقوق الإنسان ومسألة العنف ضد المرأة بوجه خاص. وباستطاعة المجتمع أن ييسر عملية فرز أولئك الضباط المجندين حديثا وتعزيز قدرتهم والتصديق على كفاءتهم ومهاراتهم؛ وتوفير التوجيه أثناء العمل في إطار نهج مجتمعي لحفظ الأمن والنظام؛ وتقديم المشورة بشأن إقامة وحدات متخصصة للتعامل مع ضحايا العنف العائلي والجنسي فضلا عن الاتجار بالبشر؛ وتوفير دورات تدريبية ودورات لتجديد المعلومات في أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية. وباستطاعة الشرطة الوطنية الهايتية أن تستأنف، بدعم مباشر من المجتمع الدولي، أنشطتها التدريبية وأن تستعيد في غضون سنتين ما كان لديها قبل الأزمة من قدرة. ومن شأن خطة طويلة الأجل لزيادة قوام الشرطة الوطنية الهايتية إلى ١٠ ٠٠٠ فرد أن يتطلب دعما مستداما من المجتمع الدولي لمدة أربع سنوات إضافية على الأقل. وسيكون تقديم الإرشاد والدعم لتطبيق معايير مهنية فعالة ووجود آليات للرقابة الداخلية الشفافة ضمن الشرطة الوطنية الهايتية عنصرا

ضرورياً آخر. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات تلزم هياكل وآليات فعالة لمعالجة المشكلة وبخاصة من خلال تعزيز القدرة الوطنية في هذا المجال عن طريق التشريعات وإنفاذ القانون.

٣٤ - ويجب أن يكون تجديد الشرطة الوطنية الهايتية واكسابها المهارات المهنية جهداً وطنياً يستند إلى الاحتياجات المجتمعية. ومن الممكن أن يكون الوجود الدولي مصاحباً لهذا الجهد، وأن يوفر دعماً تشغيلياً بحسب الحاجة، وأن يساعد في عملية التدريب وبناء المؤسسات. إلا أن الشرطة الوطنية الهايتية ستستغرق وقتاً لكي يُعاد تفعيلها بالكامل ولكي توفر مستوى الأمن العام المطلوب. ولذلك ينبغي بذل جهد على سبيل الأولوية لضمان قدرة الشرطة الوطنية الهايتية قدرة كاملة على ممارسة مسؤولياتها في أقصر وقت ممكن.

### القضاء

٣٥ - لقد افتقر قطاع القضاء للقدرة المؤسسية والموارد وعانى من تغطية إقليمية محدودة ومن فساد متوطن. ولم تكن هناك أدوات أساسية من قبيل السجلات الجنائية، وتقنيات التحقيق واتفاقاته، ووسائل تبادل المعلومات. ويفتقر الجمهور إلى الثقة في المحاكم، حيث إن الإفلات من العقاب غالباً ما كان سائداً، ولا تسير عملية إدارة القضايا سيراً سليماً. ونظام العدل بعيد عن الجمهور لأنه يُدار أساساً باللغة الفرنسية وعلى أساس مستندات خطية وإجراءات باهظة التكلفة، مما يعوق معظم الهايتيين الناطقين باللغة الكريول والأميين والفقراء عن إمكانية الوصول إليه. وتظل التشريعات عتيقة، وتمييزية في الغالب ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، جرت عملية تشكيل قوية في استقلال القضاء. ولا يوجد نظام قضاء أحداث عام.

٣٦ - وتأثرت إقامة العدالة الجنائية في هايتي تأثراً كبيراً بالأزمة التي حدثت مؤخراً. فقد توقفت المحاكم عن العمل، إذ توقف حضور معظم القضاة إلى أماكن عملهم. ولحقت أضرار بالمحاكم وبالمباني القضائية الأخرى وحُرقت في بعض الحالات. وأُتلفت المعدات والأضابير أو نُهبَت. وحيثما ما زالت توجد محاكم يعود العاملون في السلك القضائي إلى عملهم، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٣٧ - ومن اللازم إدخال تحسينات كبيرة في قطاع القضاء لضمان استمرار السلام والأمن في هايتي. وينبغي أن تُراعى في الإصلاحات، لكي تكون قابلة للإستدامة، الحاجة إلى احترام الطاقة الاستيعابية المحلية وضمان الملكية المحلية لتلك الإصلاحات. وبإستطاعة المجتمع الدولي أن يستأنف ويعزز جهوده الداعمة لإقامة العدل. وتستحق مبادرات جماعات المواطنين التي تدعو إلى إصلاح القضاء وقطاع الأمن مزيداً من الدعم. وعلاوة على ذلك، وكجزء من

محاولة إعادة صياغة النصوص القانونية، باستطاعة الحكومة الانتقالية أن تنظم عملية مفتوحة وتشاركية تهدف إلى حفز انبثاق توافق آراء وطني بشأن بارامترات النظام القضائي.

٣٨ - ومن الممكن أن تركز التدخلات الدولية والمحلية، على المدين القصير والمتوسط، على تحسين إقامة العدل بوجه عام وعلى مكافحة الإفلات من العقاب من أجل إعادة بناء ثقة الجمهور في النظام القضائي، فضلا عن تعزيز إمكانية وصول الفئات المهمشة أو المستضعفة إلى القضاء. وهذا من شأنه أن يتطلب مواصلة وزيادة الجهود الحالية التي ترمي إلى تحسين نظم حفظ ملفات القضايا، وتعزيز السلسلة الجزائية في الولايات القضائية الخاصة بالمقاطعات، وتيسير إقامة تواصل أفضل بين الشرطة وقضاة التحقيق، والحد من أوقات الاستجابة المتعلقة بالقضايا من قبل القضاة والمحاكم، وتوفير التدريب والتيسير في مجال التسوية البديلة للنزاعات، ودعم إقامة نظام قضاء أحداث عامل. ومن المسائل الرئيسية التي يمكن تناولها الحاجة إلى استقلال القضاء، واتخاذ تدابير واضحة لمكافحة الفساد، وتكريس موارد هابتية كافية لإصلاح النظام القضائي، بما في ذلك دفع مرتبات لاجتذاب واستبقاء موظفين ملتزمين ومؤهلين يراعون أصول المهنة. ولقد قدم المجتمع الدولي، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، قدرا كبيرا من المساعدة للقطاع القضائي، وهو يجري الآن مزيدا من التقييم لتدخله في هذا الميدان مستقبلا. وسيقرر، بعد الانتهاء من هذا التقييم، الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة دعما للتطوير القانوني والقضائي، إن كان لها دور من هذا القبيل.

### المؤسسات الإصلاحية

٣٩ - إن الإدارة الوطنية للسجون، التي تعمل تحت سلطة الشرطة الوطنية الهايتية، مسؤولة عن ٢١ مركزا للاحتجاز. وكان هناك زهاء ٣ ٨٠٠ سجين قبل الاضطرابات التي حدثت مؤخرا، كان حوالي ٨٠ في المائة منهم معتقلين رهن المحاكمة. وأثناء التمرد الذي حدث في شباط/فبراير ٢٠٠٤ أُطلق سراح جميع نزلاء السجون في كل أنحاء البلد وأُتلقت مرافق السجون ومعداتها وسجلاتها أو نُهبت أو لحقت بها أضرار شديدة. ولم يكن من الممكن، في الفترة التي زارت فيها بعثة التقييم المتعددة التخصصات هايتي، استخدام السجون وذلك لعدم توفيرها الأمن الكافي ولأن استخدامها بحالتها الراهنة من شأنه أن ينطوي على مخاطر صحية شديدة للسجناء وللعاملين في المؤسسات الإصلاحية. وقد احتُجز زهاء ٣٠٠ سجين منذ ذلك الحين في زنانات مراكز الشرطة؛ بينما أصبح آخرون، من بينهم مجرمون خطرون، طلقاء.

٤٠ - وسيكون استئناف أنشطة المؤسسات الإصلاحية مسألة ذات أولوية بالنظر إلى أن استئناف أنشطة الشرطة والأنشطة القضائية كان وسيظل يؤدي إلى احتجاز عدد كبير من

السجناء في زنانات مكتظة تابعة للشرطة، ومن اللازم نقلهم إلى مرافق سجون آمنة. ولقد قدمت منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، الدعم لنظام السجون منذ عام ١٩٩٥، بما في ذلك التدريب والدعم الاستشاري وتطوير البنية الأساسية. ومن الواضح أن تكبير المجتمع الدولي بالاستثمار في إعادة بناء البنية الأساسية وتوفير المعدات سيكون ضروريا لتمكين النظام من أن يعمل على المدى القصير. وسيلزم دعم على المدى المتوسط في إعادة صياغة الأحكام الموجودة حاليا التي يخضع لها نظام العقوبات، وينبغي أن يكون هذا الإصلاح قائما على أساس حوار مستمر مع المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. وباستطاعة المجتمع الدولي أن يقدم أيضا دعما تقنيا لإدارة السجون في إصلاح السجون المدمّرة وفي تحديث قاعدة بياناتها لخصر جميع المماريين. وتوجد حاليا ٥٢ امرأة بين العاملين في المؤسسات الإصلاحية، ومجموعهم ٦٠٠. وسيلزم، عند إعادة إنشاء نظام المؤسسات الإصلاحية، إيلاء الاعتبار الواجب لضمان الإبقاء، على الأقل، على العاملات في المؤسسات الإصلاحية، إن لم يكن ضمان زيادة أعدادهن. وسيجري تقييم آخر لطبيعة المساعدة لنظام السجون في المستقبل. وسيتقرر، بعد الانتهاء من هذا التقييم، الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة أو أي جهة فاعلة دولية أخرى دعما لنظام المؤسسات الإصلاحية، إن كان لها دور من هذا القبيل.

## خامسا - حقوق الإنسان

٤١ - لقد كانت انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي من دواعي القلق الشديد في الماضي وما زالت كذلك الآن. فقد عزز انعدام الاستقرار السياسي والمؤسسي، والإفكار الاجتماعي - الاقتصادي، والوضع الأمني المتقلب، مناخ الخروج على القانون والإفلات من العقاب في هايتي وأدى إلى حدوث زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان وفي غيرها من أعمال العنف، ومن بينها عمليات القتل خارج النظام القضائي، والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز المخالفة للقانون، وعمليات الاختطاف، والاعتداءات على الصحفيين، والاتجار بالبشر، والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، واستخدام الجنود الأطفال، وإن كان محدودا، من قبل أطراف شتى. وقد ارتكب جميع الأطراف، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، انتهاكات وكانوا ضحايا لتجاوزات. وانضم كثيرون ممن ارتكبوا في السابق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى حركة التمرد وما زالوا طلقاء.

٤٢ - وفي العقد الماضي عيّنت، بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان، خبيرين مستقلين متعاقبين ليقدموا المساعدة إلى حكومة هايتي في مجال حقوق الإنسان، وليبحثا تطور حالة حقوق الإنسان في هايتي، وليرصدا وفاء هايتي بالتزاماتها في هذا الميدان. وقد حددا ظاهرة

استمرار التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان نتيجة لضعف المؤسسات، ووحشية الشرطة، والإفلات من العقاب على نطاق واسع، والفساد. وقدمت لجنة حقوق الإنسان أيضا تقريرا عن هاييتي ووثقت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتوصلت بعثة التقييم المتعددة التخصصات إلى استنتاجات مماثلة. وقد قام السيد لوي جوانيه، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هاييتي، بزيارة لهاييتي في الفترة من ٣ إلى ١١ نيسان/أبريل لتقييم حالة حقوق الإنسان فيها في سياق التعاون التقني في ذلك الميدان.

٤٣ - ولم تستطع السلطات الهايتية أن تتصدى بفعالية للانتهاكات وذلك بسبب جملة أمور من بينها ضعف مؤسسات الدولة المسؤولة عن ضمان احترام حقوق الإنسان وعن إقامة العدل. ولم تكن المحاولات التي بذلت سابقا لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كافية. وفي آذار/مارس ١٩٩٥ أنشأ الرئيس أرسيتيد، بموجب مرسوم، لجنة وطنية للحقيقة والعدل لم تدم طويلا، وكانت مكلفة بمهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها النظام العسكري في الفترة ما بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤ وإتاحة نتائج ذلك التحقيق إلى القضاء الهايتي لكي يتخذ مزيدا من الإجراءات. وقد عرض حوالي ٦٠٠٠ من الضحايا حالاتهم. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ أصدرت اللجنة تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان، تضمنت توصيات بشأن إصلاح مؤسسات الدولة. وكانت النتائج التي حققتها اللجنة مرضية نسبيا، ولكن اللجنة لم تكن قادرة على عرض خطة تعويض شاملة للضحايا وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد، إلى جانب الافتقار إلى جملة أشياء أخرى. فالأموال التي كانت متاحة للمشاركة المجتمعية التي تساعد الضحايا مساعدة غير مباشرة كانت محدودة. وعلاوة على ذلك، لم تحصل النساء اللائي كن ضحايا لعمليات اغتصاب بدوافع سياسية أثناء النظام العسكري في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ على تعويض أو على مساعدة بخصوص الصدمة النفسية والعواقب الطبية الناجمة عن هذه الاعتداءات، ومن بين هذه العواقب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفقدت مكاتب حماية حقوق الإنسان، من قبيل مكتب حماية المواطنين، مصداقيتها لعدم قدرتها على التصرف عند حدوث انتهاكات ضد النشطاء في مجال حقوق الإنسان وضد المعارضين السياسيين والصحفيين.

٤٤ - وبدون وضع نهاية للإفلات من العقاب لا يمكن أن تتحقق أي مصالح حقيقية أو أي سلام اجتماعي قابل للاستدامة. وباستطاعة المجتمع الدولي أن يدعم المبادرات والآليات التي أنشأتها الحكومة الانتقالية لإعادة سيادة القانون وإشاعة ثقافة المساءلة الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الانتصاف لضحاياها. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تدعم الجهود في مجال بناء القدرات مكتب حماية المواطنين على أساس إجراء مشاورات مع جميع القطاعات. ومن الممكن أيضا تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية

بحقوق الإنسان وإلى منظمات المجتمع المدني، وبخاصة المنظمات النسائية وتلك التي تعنى بحماية الطفل؛ فضلا عن تقديم المساعدة لتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وإقامة وصيانة قاعدة بيانات بشأن حقوق الإنسان لتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان.

## سادسا - الوضع الإنساني والانتعاش وقضايا التنمية

٤٥ - هايتي هي البلد الوحيد في نصف الكرة الأرضية الغربي الذي يعتبر من أقل البلدان نمواً، وهي دولة نامية جزرية صغيرة يعيش فيها ٨,٥ ملايين نسمة، وتحتل مساحة قدرها ٢٧ ٧٥٠ كيلو مترا مربعا (برا وبحرا)، وخرجت من حالة صراع قريب العهد. وقد قُضي على معظم القطاع التجاري الهايتي. ويتأتى ٤٠ في المائة من دخل هايتي من التحويلات المالية من الهايتيين الذين يعيشون في الخارج. والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية لهايتي قائمة على وجه الخصوص، حيث يوجد انقسام بالغ بين الأغنياء والفقراء مع وجود طبقة متوسطة صغيرة. ويعيش زهاء ٥٢ في المائة من سكان هايتي تحت خط الفقر. وتعيش نساء هايتي على وجه الخصوص في ظل أوضاع إنسانية مخوفة بالمخاطر ترجع أساسا إلى الفقر المزمن؛ والافتقار إلى رعاية الصحة الإنجابية؛ وارتفاع معدل شيوع العنف العائلي وقبوله، وارتفاع معدل الوفيات النفاسية. ومعدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس ووفيات الرضع في هايتي هو الأعلى في نصف الكرة الأرضية الغربي ومن بين أعلى المعدلات في العالم. ولا تتجاوز نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٣ شهرا ويحصلون بجميع اللقاحات المطلوبة ٣٤ في المائة، في حين لم يحصل ١٦ في المائة من الأطفال بأي لقاح على الإطلاق. ويعاني من سوء التغذية المزمن نحو ٥١ في المائة من السكان، مع معاناة ثلثي الأطفال دون سن الخامسة من الأنيميا (فقر الدم). وقبل الأزمة الراهنة كان ما يقرب من نصف البنين وحوالي ٤٠ في المائة من البنات غير مقيدين في المدارس الابتدائية. ويقدر أن أكثر من ٢٠٠٠ طفل يجري تهريبهم كل سنة خارج البلد. وكان تعرض الأطفال للعنف واستغلال الأطفال كخدم في المنازل بعقود سخرة (يقدر أن الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين ٧ سنوات و ١٤ سنة يشكلن ٧٥ في المائة من هؤلاء الخدم الذين يطلق عليهم اسم "Restave k") واسع الانتشار. كما أن العنف الجنسي ضد الأطفال والنساء يتصاعد بشدة.

٤٦ - ويوجد في هايتي أعلى معدل لشيوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خارج أفريقيا جنوب الصحراء، إذ قُدِّر بنسبة ٤,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٢. وتباين معدلات شيوع فيروس نقص المناعة البشرية داخل البلد تباينا هائلا، بحيث تبلغ ١٣ في المائة في الشمال الغربي بينما تبلغ ٢,٥ في المائة في الجنوب على امتداد الحدود مع الجمهورية

الدومينيكية. وعلى الرغم من إحراز تقدم باهر في مكافحة الوباء، يقدر أن الإيدز يودي بحياة ٣٠.٠٠٠ شخص سنويا وأنه أدى إلى تيثم نحو ٢٠٠.٠٠٠ طفل. وفيما بين صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٤ سنة، نجد أن ٥ في المائة من الفتيات و ١,٤ في المائة من الفتيان مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٧ - وبسبب فشل السياسات الزراعية وسرعة التدهور البيئي زاد حجم المناطق الحضرية بأكثر من الضعف منذ منتصف سبعينات القرن العشرين. وتوجد حاليا في تلك المناطق نسبة قدرها ٤٠ في المائة من سكان البلد، من بينهم أكثر من مليوني شخص في بورت - أو - برانس. وتركز السكان والفقير في مناطق عشوائية غير محكومة وغير مأمونة لا يمثل مصدرا للضعف المادي والاجتماعي لقطاعات كبيرة من المجتمع فحسب، بل يمثل أيضا بيئة غير مأمونة وقابلة للانفجار. وقد أدت البطالة الواسعة النطاق إلى استياء أعداد كبيرة من الشباب واعتناقهم آراء سياسية راديكالية، وحملهم أسلحة، ومساهمتهم في وجود دورات من العنف. ويسهم هذا الوضع الإنساني البشع في حدوث عمليات تشريد، حيث إنه يدفع كثيرين من أهالي هايتي الفقراء إلى ترك البلد بحثا عن فرص اقتصادية. وحدث أيضا تآكل ذو أبعاد كارثية في التنوع البيولوجي والموارد البيئية في هايتي.

٤٨ - وفي الأشهر القليلة الماضية، أدت حالة الاضطراب إلى زيادة انقطاع توفير الخدمات الحيوية للسكان. وحدث انخفاض حاد في الأمن الغذائي نتيجة لتوقف آليات التوزيع. وتأثر بذلك تأثرا شديدا توافر المدخلات الزراعية، التي يشتريها المزارعون عادة لموسم زرع الحبوب الغذائية الرئيسي في الفترة ما بين شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. وانقطع توفير الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات المستشفيات الخاصة بالحالات العاجلة، بسبب انعدام الأمن. واستُترفت أرصدة الأدوية الأساسية، وبات من الصعوبة بمكان إعادة تزويد شبكة المرافق الصحية بالإمدادات اللازمة. كما انقطعت البرامج الصحية الرئيسية. وأظهر تقييم سريع أجرته منظومة الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزارة الصحة في هايتي بعد الأزمة أن ٢٢ مرفقا صحيا من بين المرافق الصحية التي جرت عملية مسح لها في منطقة بورت - أو - برانس المتربولية ومجموعها ٣٠ مرفقا قلّت بشدة قدرتها على التعامل مع الحالات العاجلة. ولا تتوافر أرقام موثوقة تبين أعداد اللاجئين وغيرهم من المشردين داخليا نتيجة للأزمة التي حدثت مؤخرا، ولكن من المعتقد أن أولئك اللاجئين والمشردين لا يتجاوز عددهم ٢٠٠٠. ومع ذلك، كما يتضح من تقييم الوضع العام الوارد في هذا التقرير، لا يوجد حاليا إطار كاف للحماية لكي يستجيب لعودتهم عودة مأمونة.

٤٩ - وتتطلب الاستجابة للأزمة الفورية ومعالجة جذورها استجابة إنسانية على المدى القصير فضلا عن جهد إنمائي أطول أجلا. وهذه التحديات تتطلب موارد دولية مستدامة والتزاما دوليا مستداما، وبخاصة من أجل ضمان توفير دعم اقتصادي متكامل للمجتمعات المحلية الهايتية بهدف توليد فرص عمل وتهيئة الظروف اللازمة لعودة الشباب المسلح إلى النشاط الاقتصادي المنتج. ومن شأن هئية هذه الظروف أن تؤدي أيضا إلى الحد من الحافز على الرحيل بسبب الفقر والبطالة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقديم المساعدة الدولية لا كبديل للمؤسسات الهايتية على الصعيدين الوطني والمحلي، بل دعما لها، لكي تكسب القدرة على الوفاء بمسؤولياتها وأداء المهام المعهود بها إليها. وينبغي أن تكفل استجابة المجتمع الدولي وجود عنصر "بناء القدرات" في جميع المساعدات المقدمة، إلى جانب كفالة أن تكون هذه المساعدات انعكاسا للأولويات والمقترحات والبرامج المنبثقة عن عملية التشاور بين الهايتيين. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا، عند تقديمه الدعم للمبادرات والأنشطة الجديدة، أن يستفيد من الأنشطة الصالحة الجارية فعلا، وبخاصة الجهود المستمرة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإقليمية ومبادرات المجتمع المدني الهايتي.

٥٠ - بيد أنه نظرا للانقسامات وعدم الاتفاق على الصعيد الداخلي في هايتي فإن تقديم هذه المساعدة ربما لا يكفي وحده. فعندما تعطلت العملية السياسية والمؤسسات الوطنية والقيادة السياسية والمدنية في هايتي، وأصبحت غير قادرة على وضع برنامج اجتماعي واقتصادي عملي، انخفضت المساعدة المقدمة من المانحين انخفاضاً كبيراً. وسدت المنظمات غير الحكومية الفجوة في مجال توفير المؤسسات الهايتية للخدمات الأساسية، فاستفاد من ذلك المتلقون لهذه الخدمات غير أنه أحبط في الوقت نفسه عزيمة السلطات على استئناف توفير الخدمات الأساسية.

٥١ - لذلك من المهم تقديم المساعدة الدولية لدعم البرامج والأنشطة التي اشترك في وضعها مختلف الجهات الفاعلة في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية على الصعيدين المحلي والوطني. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تعبئة غير مسبوقه للقطاعات المدنية الرئيسية في هايتي باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى يتمكن المجتمع المدني من أن يصبح قوة مستقلة تؤثر على نحو إيجابي في السياسة والاقتصاد في هايتي. وبإمكان المجتمع الدولي أن يتعاون معها تعاوناً وثيقاً، لا سيما مع منظمات الفلاحين نظراً للانقسام التاريخي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وقد دعت الحكومة الانتقالية، وكذلك الجماعات المدنية والأحزاب السياسية، إلى عملية حوار وطني من أجل وضع خطة ملموسة للتعاش الوطني والتوصل إلى توافق في الآراء قابل للاستمرار بشأن خطة فعالة لتوظيف دعائم الحكم الديمقراطي، بما في ذلك خلال الفترة الانتقالية. واستناداً إلى مبادرة الحوار القائمة، باستطاعة

المجتمع الدولي أن يدعم هذه العملية، بحسب الاقتضاء وبناء على طلب حكومة هايتي والمجتمع المدني، وأن يواصل دعم تنفيذ المقترحات المنبثقة من هذه العملية.

### الأولويات الرئيسية

٥٢ - إن التحديات والمشاكل السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها هايتي مشاكل مترابطة وتتطلب استجابة متكاملة من الهائيتين والمجتمع الدولي. وقد سبقت الإشارة إلى بعض مجالات المساعدة المقترحة، من قبيل الحوار والمصالحة الوطنيين، والعمليات الانتخابية، وبناء القدرات المؤسسية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتصدي للعنف ضد المرأة. فضلا عن ذلك، يمكن تقديم الدعم والمساعدة في مجالات من قبيل توفير المواد الغذائية، والصحة العامة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم، والبيئة، وتوليد العمالة. وينبغي، كمسألة مبدأ، أن تهدف المساعدة إلى تحسين حالة أكثر الفئات السكانية ضعفا، لا سيما النساء والأطفال. ويلزم أيضا إشراك المرأة في تخطيط المساعدة وتقديمها، وتيسير حصولها على الموارد والتحكم فيها، لا سيما تيسير ذلك للإناث اللاتي يتولين إعالة أسرهن بمفردهن.

### كفالة توفير الأغذية

٥٣ - لا بد من تقديم المعونة الغذائية للسكان الأكثر ضعفا، لا سيما في هذه الفترة التي استنفدت فيها المخزونات الغذائية المحلية، ونُهبت بعض المخزونات الإقليمية. وتقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا باستخدام قدرتها اللوجيستية كاملة في هذا الصدد، كما بدأت في تنفيذ "عملية خاصة" لمدة خمس أشهر تهدف إلى مساعدة الأسر الضعيفة وتماشى مع الاستراتيجيات المحددة في البرنامج المتكامل للاستجابة في حالات الطوارئ، المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ومع نداء الأمم المتحدة السريع الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٤. فضلا عن ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تدخلات كثيرة على المدى المتوسط لدعم الزراعة، بما في ذلك على شكل توفير المدخلات الزراعية اللازمة لموسم الغرس في المناطق الزراعية الإيكولوجية في الجزء الداخلي من البلد وفي الهضاب.

### إعادة خدمات الصحة العامة

٥٤ - أوصت فرقة عمل لتقديم الخدمات الصحية العاجلة تضم الشركاء المختصين من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المدنية المعنية، بعد أن أجرت مشاورات مع السلطات الصحية الجديدة في هايتي، بتركيز الدعم للقطاع الصحي على إعادة الخدمات الصحية الأساسية في المستشفى الجامعي في بور - أو - برانس وفي ستة مستشفيات إقليمية أخرى، وإقامة شبكة للخدمات الأساسية في حالات الطوارئ تربط بين المرافق الصحية القائمة؛

واستئناف البرامج الصحية الرئيسية، من قبيل برامج التحصين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن السل، وعلاجهما ومراقبتهما؛ وتنظيم حملة شعبية للتوعية والتواصل الاجتماعي في المناطق السكانية الكبيرة تهدف إلى إبقاء المستشفيات والمرافق الصحية خالية من الأسلحة؛ وقدرة الناس الذين يعيشون في ظل ظروف عاجلة ومزمنة على السواء على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأساسية والحصول على العلاج الملائم هي عنصر حيوي من عناصر إعادة بناء ثقة الجمهور في المستقبل، وأمله في ذلك المستقبل. ومن شأن ضمان وصول المحتاجين وكذلك الموظفين الذين يتولون رعايتهم، وصولاً آمناً إلى المرافق والخدمات التي حددها فرقة العمل المعنية بالصحة في حالات الطوارئ، أن يكون مهمة رئيسية للشرطة الوطنية الهايتية، مع دعم الوجود الأمني لها، الذي سيكون مطلوباً منه أيضاً أن يمارس رقابة على المرافق الصحية الرئيسية لا تكون رقابة فجوة.

٥٥ - ونظراً لأن إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي قد ازداد تأكلها خلال الأزمة، فسيكون من الضروري التعجيل بإزالة النفايات الصلبة في المناطق الحضرية، وتنظيف الشوارع وبالوعات التصريف العامة، وإعادة تشغيل شبكات المياه الرئيسية قبل بدء موسم الأمطار. وكجزء من هذا الجهد، بإمكان المجتمع الدولي أن يدعم السلطات البلدية لمساعد على إعادة تشغيل شبكات المياه الرئيسية في بور - أو - برانس، وبور - دي - بيه، وغونيف، وكاب هيسين وكفالة توفير حد أدنى من إمدادات الطاقة، وتوفير مواد الكلورة، والوقود لضمان التشغيل الكافي. وعلى المدى الأطول، يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى السلطات الوطنية والمحلية في إعداد خطة للاستثمار تتعلق بالهياكل الأساسية والمعدات اللازمة للمرافق الصحية وشبكات المياه ذات الأولوية؛ وتنفيذ برنامج للموارد البشرية لتعزيز قدرة الجهات التي تقدم خدمات رعاية الصحة العامة؛ وتنفيذ نظام للرعاية الصحية المدعومة وتوفير الأدوية للسكان المعوزين وتمكينهم من الحصول على الخدمات الصحية في المناطق السكنية الكبيرة.

### مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٦ - لقد قدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم للبرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشمل هذا الدعم تقديم المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية في هايتي، بمشاركة القطاع الخاص، من أجل زيادة وعي السكان بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالتدابير الوقائية، بما في ذلك إسداء المشورة وتقديم الدعم النفسي. وكجزء من تقديم المساعدة على المدى القصير لمكافحة تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ستسعى وكالات الأمم المتحدة جاهدة إلى توفير أطقم الأدوات الطبية

الخاصة بمجالات الطوارئ، والرفال الذكري، وتوفير الدعم للحوامل، ولضحايا العنف الجنسي، وللمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن السعي إلى المساعدة على استئناف برامج العلاج والتوعية التي توقفت بسبب العنف وانعدام الأمن. وستعزز كثيرا الجهود التي تبذل في إطار برنامج متعدد الجوانب بقيادة هايتية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بفضل الاستثمار الأطول أجلا في البنية الأساسية الطبية وفي النظم والموارد البشرية.

### دعم التعليم

٥٧ - لإعادة حياة الأطفال إلى مجراها الطبيعي، تقدم وكالات الأمم المتحدة الدعم لحملة هدفها إعادة قرابة ٦٠ في المائة من الأطفال الذين كانوا منتظمين في المدارس الابتدائية وقت اندلاع العنف الحالي إلى مدارسهم. وبالنسبة للأطفال تاركي الدراسة، مثل أطفال الشوارع، والخدم الذين يعملون بالسخرة، واليتامى والأطفال المسييين، فإنه يجري تزويدهم بالأدوية الضرورية ومجموعات أدوات ترويجية ويقدم لهم الدعم النفسي. ونظرا لتدني مستويات القيد حاليا في المدارس، ومستويات الانتظام في الدراسة ومعدلات إتمام المرحلة الابتدائية، ونظرا لمساهمة قطاع التعليم الحاسمة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز التسامح وحقوق الإنسان، ستعطي منظومة الأمم المتحدة أولوية طويلة الأجل لمسألتي الحصول على التعليم الابتدائي وتحسين نوعيته. وسيسعى إلى إيجاد فرص بديلة من أجل إشراك المراهقين إشراكا إيجابيا في حماية مجتمعاتهم وفي تصميم برنامج وطني للانتعاش بهدف منع العنف وبناء مجتمع هايتي قائم على التسامح والثقة واحترام حقوق الإنسان والإنصاف.

### دعم البيئة

٥٨ - إن تدهور البيئة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء مصدر قلق كبير. وقد أدى تدهور الموارد الطبيعية الناجم عن استغلالها بإفراط إلى فقدان سبل العيش في المناطق الريفية وإلى الهجرة إلى المناطق الحضرية. ولا يمكن أن ينحسر هذا الاتجاه إلا عن طريق تدخلات موجهة ترمي إلى زيادة الإنتاجية والعمالة في الريف. وأسفر أيضا التحضر السريع عن انتشار المناطق العشوائية والتهيار الخدمات البيئية الحضرية المحدودة أصلا. ويمكن أن يقلل التصدي لتدهور البيئة من خطر الاضطرابات المدنية ويهيئ الأساس لتنمية أكثر استدامة. وفي هذا السياق، يمكن أن يساعد المجتمع الدولي السلطات في هايتي على صياغة سياسة بيئية شاملة بالإضافة إلى الإطار القانوني اللازم لذلك، وبناء قدرة مؤسسية وصياغة برامج ومشاريع لتنفيذ هذه السياسة.

### دعم توليد العمالة، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق وطني للعمالة

٥٩ - تستلزم تحديات كفالة السلام الدائم في هايتي توفير الموارد والالتزام باستمرار على الصعيد الدولي، لا سيما لكفالة الدعم الاقتصادي المتكامل للمجتمعات المحلية في هايتي من أجل توليد العمالة وعودة الشباب المسلح إلى النشاط الاقتصادي المنتج. ومن الوسائل اللازمة لتوفير هذه الموارد إنشاء صندوق وطني مستقل للعمالة ليقدم المساعدة إلى مشاريع محددة ترمي إلى توليد العمالة وتنمية رأس المال الاقتصادي أو الاجتماعي على الصعيد المجتمعي. ويمكن أن يستفيد هذا الصندوق من "صندوق الاستثمار الاجتماعي" الموجود حالياً في هايتي الذي يدعم المبادرات المجتمعية بمساهمات من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظومة الأمم المتحدة. وبإمكان هذا الصندوق أن يدعم الأنشطة في مجالات من قبيل: قيام السلطات في هايتي بمعاودة البدء في إعداد ورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، تركيز بوجه خاص على برامج توليد العمالة على الصعيد المجتمعي؛ وتنفيذ مشاريع ومبادرات محلية ملموسة تحدد على أساس الاتفاق بين الجهات الفاعلة والقطاعات ذات الصلة داخل هذه المجتمعات، بما في ذلك عن طريق مبادرات الحوار المستمر؛ ودعم المشاريع والمبادرات التي تجمع بين توليد العمالة والمحافظة على البيئة، مع مراعاة الكارثة البيئية الحالية في هايتي وقرب نفاد موارد هايتي من المياه والتربة السطحية.

### موارد التمويل اللازمة

٦٠ - تستلزم الاستجابة بفعالية وفي الوقت المناسب للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإصلاح العاجلة استجابة سريعة وسخية من قبل المانحين. وقد أصدرت الأمم المتحدة نداءً سريعاً من أجل هايتي في آذار/مارس ٢٠٠٤، طلبت فيه توفير تمويل عاجل قدره ٣٥ مليون دولار لمدة ستة أشهر لتغطية تكاليف تدخلات منسقة من قبل وكالات متعددة في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والأغذية والتعليم ونزع السلاح، فضلاً عن أنشطة الحماية لأشد فئات السكان ضعفاً، وبما يتضمن مشاريع ترمي إلى الحد من العنف الجنساني. وتمثل أهداف النداء السريع في توفير المساعدة الإنسانية الفورية لثلاثة ملايين شخص خلال الأشهر الثلاثة الأولى من فترة النداء. أما في الأشهر الثلاثة المتبقية، فيهدف النداء إلى إرساء الأساس اللازم لإصلاح الخدمات الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي. وسيستعرض فريق الأمم المتحدة القطري بصورة منتظمة الاحتياجات في الميدان لكفالة عدم حدوث ثغرات أو تدخلات في تنفيذ برنامج المساعدة الإنسانية الشامل هذا. وفي حالة استبانة احتياجات متبقية، سيعلن عن نداء جديد استناداً إلى التقييمات التي ستجري في المستقبل.

٦١ - وفيما يتعلق باحتياجات المساعدة على المدين المتوسط والطويل، عقد اجتماع لفريق اتصال معني بهاييتي، يضم الجهات المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، أسفر عن الاتفاق على إعداد إطار مؤقت للتعاون يركز على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المؤسسية في هاييتي. وسيعقد اجتماع للحوار المتعلق بالسياسات بشأن الأولويات الحكومية بين الحكومة الانتقالية والجهات المانحة في ٢٢ نيسان/أبريل في بور - أو - برانس، وسيعقبه مؤتمر لإعلان التبرعات في أواخر حزيران/يونيه. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي الدور القيادي في عملية التقييم لإعداد الإطار المؤقت للتعاون من جانب الجهات المانحة. وستشارك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتحقيق جملة أمور من بينها المساعدة على كفالة وضع استراتيجيات محددة للانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية. وستطلق في أواخر هذه السنة إشارة بدء خطة الإعمار الوطنية هذه التي ستعرض استراتيجية وطنية للإعمار والإصلاح وستستفيد من القدرات الإنمائية الوطنية وتعززها.

## سابعاً - الجوانب الجنسانية

٦٢ - أدى انعدام الأمن إلى تفاقم العنف الجنسي ضد المرأة في الآونة الأخيرة، في مناخ يطبعه الإفلات من العقاب. كما تواجه النساء والفتيات حيفاً كبيراً في الميادين السياسية والقانونية والاقتصادية. ولا تصل المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى هياكل صنع القرارات على الصعيدين الوطني والمحلي. أما التشريعات المحددة بشأن العنف ضد المرأة، بما فيه العنف العائلي، فهي إما منعدمة وإما لا تفي بالمعايير الدولية. ويُمارس الاتجار بالأطفال، ولا سيما الفتيات، لأغراض الخدمة في المنازل و/أو البغاء. وتزيد تلك العوامل من تعرض الفئات السكانية المنخفضة الدخل، وبخاصة النساء والأطفال، للاستغلال (الجنسي) وللإيذاء أو الاعتداء.

٦٣ - وينبغي أن تدعم الجهود الرامية إلى تحسين حالة النساء في هاييتي اتباع نهج شعبي مستدام يركز على بناء قدرات النساء، والقيادات والمنظمات النسائية على الأصعدة كافة. ويمكن تقديم الدعم لسكان هاييتي من أجل إعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويمكن أن يشمل ذلك، في جملة أمور، تعزيز دور المرأة في العملية الانتقالية، بما في ذلك في مواقع صنع القرار؛ والتصدي للعنف الجنساني؛ ومعالجة الشواغل الجنسانية في مجال الشرطة، بما في ذلك الحاجة إلى ضابطات شرطة وضباط شرطة مدربين على التعامل مع ضحايا العنف الجنسي والعائلي وتدابير مكافحة الاتجار بالبشر؛ وتحديث التشريعات من أجل

كفالة حماية حقوق المرأة وفقا للمعايير الدولية؛ وتشجيع مشاركة النساء في الانتخابات كناخبات ومرشحات.

## ثامنا - حالة وسائط الإعلام

٦٤ - تمثل وسائط الإعلام في هاييتي عاملا مهما في الحياة الوطنية. وتشمل وسائط الإعلام المتنوعة والناضبة بالحوية محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية والصحف اليومية؛ وعددا من أجهزة الإعلام التي لها ارتباط بالجماعات الدينية أو السياسية أو غيرها من جماعات المصالح؛ وقطاعا خاصا كبيرا. ورغم أن دور الصحف محدود بفعل الارتفاع النسبي لمعدل الأمية، فإن عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية مرتفع في جميع أنحاء البلد. فهناك ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ محطة إذاعية وما يصل إلى سبع محطات تلفزيونية في بور - أو - برانس بمفردها. وتباين المعايير المهنية تباينا واسعا، وثمة نقص عام في القدرات من حيث الأساليب والأدوات الصحفية الأساسية، والإبلاغ الناقد، والتحليل المتعمق.

٦٥ - وفي السنوات الأخيرة، شاركت وسائط الإعلام في هاييتي مشاركة نشطة في النقاش الوطني بفضل اتساع هامش حرية التعبير. وفي الوقت ذاته، تميزت الحالة التي تعمل فيها وسائط الإعلام بدرجة مرتفعة من التوتر والخوف. وتفيد أجهزة الإعلام ويفيد الصحفيون في جميع أرجاء البلد بالتعرض للتهديدات، والمضايقات المالية والقضائية، والتخريب، والعنف الجسدي، فضلا عن تنامي الإحساس بالإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الأفعال. وساءت الأحوال بسبب انهيار الحوار السياسي واستقطاب المواقف؛ وأصبحت تقارير وسائط الإعلام أكثر تحيزا. وفي الفترة التي سبقت مباشرة تولي الرئيس أرستيد السابق السلطة وعقب رحيله، أدت أعمال التخريب والنهب وانعدام الاستقرار السياسي وشحة الموارد إلى وقف بعض وسائط الإعلام عملياتها أو تعديلها. وما انفك نقص الموارد وغموض الحالة السياسية والأمنية يعرقل أنشطة وسائط الإعلام.

## تاسعا - أنشطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٦٦ - ينبغي لدى إرساء الأساس اللازم لتنفيذ القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) مراعاة الأدوار المهمة التي اضطلعت بها منظمة الدول الأمريكية، ولا سيما بعثتها الخاصة، والجماعة الكاريبية في السنوات الأخيرة. وقد كان هناك تعاون وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في بعض الجوانب، بما في ذلك عن طريق بعثة مشتركة هي البعثة المدنية الدولية في هاييتي.

٦٧ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٢، ورغم قلة الموارد المالية، تعمل البعثة الخاصة لتعزيز الديمقراطية في هايتي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والمكونة من ٤٠ شخصا، في مجال الأمن العام والعدل وحقوق الإنسان والحكم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أُسندت إلى البعثة الخاصة مهام إضافية في مجال المساعدة الانتخابية ونزع السلاح. ويوجد للبعثة الخاصة حاليا في الميدان ٢٣ مستشارا في شؤون الشرطة يعملون على تحسين التدريب في أكاديمية الشرطة، ويسعون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تمهيد السبيل لوضع استراتيجية لتزعم السلاح. واعتبارا من أيار/مايو ٢٠٠٣، ألحق مستشارون تقنيون بقيادة الشرطة الوطنية الهايتية في المحافظات، وبالقيادة العليا في مقر الشرطة. وتعمل البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية في مدرسة القضاة وتعدّد حلقات دراسية لصالح القضاة والمحامين بشأن الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والعدل. وفي ضوء القلاقل السياسية، ركز فريق حقوق الإنسان الصغير التابع للبعثة الخاصة على فرادى الحالات وعلى تقديم المساعدة للضحايا.

٦٨ - ومع أن الجماعة الكاريبية منظمة دون إقليمية ذات ولاية اقتصادية أساسا، فقد اضطلعت بدور سياسي متزايد الأهمية ببدئها، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عددا من المبادرات التي تسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق السياسي في هايتي. وثمة عناصر من هذه المقترحات مضت بها قدما بعد ذلك الجماعة الكاريبية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية. وقد توترت العلاقات بين الجماعة الكاريبية والحكومة الانتقالية بوصول الرئيس السابق أرستيد إلى جامايكا في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد حدا هذا الحادث الأخير برئيس الوزراء لاتورتو إلى إعلان أن العلاقات الدبلوماسية بين هايتي وجامايكا ستجمد وإلى إبداء اعتراضه على العلاقات بين هايتي والجماعة الكاريبية. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، قررت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية حجب اعترافها بالحكومة الانتقالية ريثما يجري استعراض للحالة في هايتي في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه اعتمدت الجماعة الكاريبية مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تسهيل تفاعل الجماعة الكاريبية مع الزعامة المؤقتة لهايتي وكذلك مع المجتمع الدولي بشأن هايتي، بما في ذلك من خلال إعادة تشكيل فريق رؤساء ووزراء الجماعة الكاريبية المعني بهايتي، وتسمية مبعوث خاص، وإنشاء فرقة عمل لتنسيق المساعدة المقدمة من الجماعة الكاريبية إلى هايتي. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أبلغت الجماعة الكاريبية رئيس وزراء هايتي كتابة بهذه التدابير وأكدت مجددا التزام الجماعة تجاه شعب هايتي ورفاهه الاجتماعي والاقتصادي.

## عاشرا - توصية بعملية للأمم المتحدة

٦٩ - على نحو ما ارتئي بموجب القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، وعلى أساس النتائج التي توصل إليها فريق التقييم المتعدد التخصصات، أُوصي بإنشاء عملية متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار في هايتي تسمى "بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي"، تكون ولايتها وتشكيلها ومفهوم عملياتها على نحو ما هو وارد أدناه.

## ألف - الولاية

٧٠ - أُوصي بأن تشمل ولاية البعثة ما يلي:

- (أ) دعم العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة، وتعزيز مبادئ الحكم الديمقراطي وبناء المؤسسات؛
- (ب) كفالة بيئة آمنة ومستقرة يمكن أن تجرى فيها هذه العملية السياسية والدستورية، وتقديم المساعدة، بحسب الاقتضاء، في حفظ السلامة العامة والنظام العام؛
- (ج) دعم العمليات الانتخابية وضمان إجراء انتخابات ديمقراطية موثوق بها، بما في ذلك من خلال الإشراف أو غير ذلك من الوسائل؛
- (د) تقديم المساعدة في إعادة سيادة القانون والأمن العام في هايتي من خلال توفير الدعم المساند للشرطة الوطنية الهايتية وكذلك بتعزيز المؤسسات؛
- (هـ) تقديم المساعدة، إلى جانب الشركاء الآخرين، في الإصلاح وتعزيز مؤسسات القضاء وإعادة إنشاء نظام المؤسسات الإصلاحية؛
- (و) مساعدة الحكومة الانتقالية، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، ببرامج شاملة ومستدامة لترع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل، لكل الجماعات المسلحة، وبما يشمل النساء والأطفال المرتبطين بهذه الجماعات، وكذلك بتدابير مراقبة الأسلحة وتدابير الأمن العام؛
- (ز) دعم الحكومة الانتقالية في بدء حوار وطني متواصل يشمل قاعدة عريضة لوضع إطار شامل لقضايا السياسات الرئيسية المتعلقة ببناء الدولة والتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تطبيق اللامركزية؛
- (ح) دعم الحكومة الانتقالية في بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء هايتي ودعم الحكم الرشيد على الصُّعد المحلية؛

- (ط) مساعدة الحكومة الانتقالية في جهودها الرامية إلى بدء عملية مصالحة وطنية فضلا عن تعزيز التماسك الاجتماعي بهدف رأب الصدوع على جميع الصُّعد؛
- (ي) تسهيل توفير المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين من شعب هاييتي ووصولهم إليها، مع التركيز بصفة خاصة على أكثر قطاعات المجتمع ضعفا ولا سيما النساء والأطفال؛
- (ك) مساعدة الحكومة الانتقالية بإعادة الخدمات العامة الأساسية؛
- (ل) دعم أنشطة خلق فرص العمل في سياق استراتيجية للتنمية المستدامة؛
- (م) رصد حالات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك حالة اللاجئين والمشردين العائدين؛ وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمع في هاييتي على رصد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولا سيما للنساء والأطفال، لكي يتسنى ضمان مساءلة الأفراد فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتوفير وسائل للانتصاف للضحايا؛
- (ن) التعاون والتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية، والجماعة الكاريبية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فضلا عن جميع الجهات المعنية، وبخاصة المانحين، في تنفيذ هذه المهام؛
- (س) ضمان أمن الموظفين التابعين للأمم المتحدة والمرتبطين بها وحرية تنقلهم؛ وحماية ما يرتبط بالعملية من موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها والأصول المتصلة بالشؤون الإنسانية؛ والقيام، في حدود الموارد والقدرات المتاحة، ومع مراعاة مسؤوليات السلطات الهايتية، بحماية المدنيين الذين يواجهون تهديدا وشيكا بالتعرض للعنف البدني؛
- (ع) إدماج المنظور الجنساني كعنصر أساسي في سياسات البعثة وبرامجها وأنشطتها، ودعم وضع استراتيجية وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والمشاركة التامة للمرأة على قدم المساواة في العملية الانتقالية.
- ٧١ - يوصى بإنشاء البعثة لفترة أولية مدتها ٢٤ شهرا، إلى ما بعد تنفيذ نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥، تقدم خلالها تقارير مرحلية إلى المجلس. ويوصى بأن يؤذن للبعثة بعد ذلك لفترات لاحقة لمدة كل مها ١٢ شهرا، مع إجراء استعراضات دورية فيما يتعلق بالمزيج المناسب من عناصرها المختلفة والأولوية التي تعطى لمجالات النشاط المتعددة.

## باء - هيكل العمليات ومفهومها

٧٢ - ستكون البعثة متعددة الأبعاد وتقوم بمساعدة هايتي على التصدي بشكل مستدام لمجموعة من المسائل المعقدة المختلفة، وعلى تحقيق السلام والاستقرار، وبناء مؤسسات ديمقراطية عاملة وتعزيزها، ودعم إعادة سيادة القانون؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الحكم الرشيد. وتضطلع البعثة بهذه الأنشطة بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع السلطات الهايتية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، وكذلك مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومع السكان عامة.

### هيكل العمليات

٧٣ - لكي تنجز البعثة ولايتها سيلزم عنصر مدني قوي، يشمل الشرطة المدنية للأمم المتحدة، تسانده قوة عسكرية قوية تابعة للأمم المتحدة. وإضافة إلى العنصر العسكري، وعنصر الدعم، وشعبة الأمن، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام، أوصي بأن تتكون البعثة من ركنين تحت القيادة العامة للممثل الخاص للأمين العام تشمل ركنا للشؤون الإنسانية والتنمية، وركنا للشؤون المدنية.

٧٤ - وأحد الركنين، الذي سيكون تابعا لنائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية والتنمية، بما في ذلك بصفته المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، سيكون مسؤولا عن تنسيق أنشطة مجموعة الجهات العاملة في مجالي الشؤون الإنسانية والتنمية، وحشد الموارد، ونزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل.

٧٥ - أما الركن الآخر الذي سيكون تابعا لنائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون المدنية فسيضم الشرطة المدنية، والشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، ويقوم بدعمه مستشاران لشؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الأطفال، ووحدة للشؤون الجنسانية، ذات صلة مباشرة بالممثل الخاص للأمين العام. وسيعمل نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون المدنية أيضا كرئيس للبعثة في غياب الممثل الخاص للأمين العام. وسيجري تحديد العناصر المتصلة بالقضاء والمؤسسات الإصلاحية والانتخابات بعد إجراء مزيد من التقييم والمشاورات مع الجهات المعنية، ومن بينها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.

٧٦ - وقد يلزم تنقيح تشكيل البعثة ومفهوم عملياتها في مرحلة لاحقة ويتوقف ذلك على المشاورات الجارية مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، والعملية السياسية المتغيرة والحالة الأمنية المتقلبة فضلا عن البرامج الجارية والمقبلة التي يضطلع بها عدد من الجهات الفاعلة من بينها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإقليمية الأخرى، فضلا عن الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وسيجري وضع خطة تنفيذ للبعثة

تتضمن تفاصيل الأهداف والمهام والجداول الزمنية للعمليات كما سيجري تحديثها بحسب الاقتضاء.

٧٧ - وستعمل البعثة بتسلسل قيادي واضح تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، الذي سيعمل أيضا كرئيس للبعثة وتكون له سلطة مباشرة فيما يتعلق بإدارة جميع الأنشطة والعمليات. وسيظل الممثل الخاص للأمين العام على اتصال بالسلطات الهايتية وغيرها من الجهات المعنية، ولا سيما الدول الأعضاء المهتمة، والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المجتمع الدبلوماسي. وسيبذل الممثل الخاص للأمين العام مساعيه الحميدة لدى السلطات الهايتية على جميع الصعد بحسب الاقتضاء وستكون للممثل الخاص للأمين العام أيضا سلطة عامة على سائر أنشطة الأمم المتحدة في هايتي لدعم ولاية البعثة وسيوفر القيادة والتوجيه السياسي والدعم لمنظومة الأمم المتحدة في هذا الخصوص. وسيقوم بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام فريق من كبار المديرين يتكون من جملة موظفين منهم نائبان، وقائد للقوة ومفوض للشرطة، ومسؤول إداري أول.

٧٨ - وستنتشر البعثة وتعمل بحرية في جميع أرجاء هايتي كما أنها ستقيم وجودا لها في أجزاء شتى من البلد. وستُنشر عناصر من العملية في عشرة مكاتب إقليمية وسبعة قطاعات. وسيُركز الاهتمام على تحقيق التكامل والتعاون والتنسيق على جميع المستويات داخل البعثة سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية.

### التنسيق

٧٩ - منذ أن غادرت البلد آخر بعثة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١، ظلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، فضلا عن منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية ومنظمات أخرى، تعمل بنشاط في هايتي. فعلى الصعيد السياسي، أدت منظمة الدول الأمريكية دورا قياديا في مجالات حيوية، من قبيل التفاوض على صيغة لتشكيل مجلس انتخابي مؤقت، وإنشاء بعثة خاصة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية منذ عام ٢٠٠٢. وضمانا للتنسيق والترابط بين الجهود الدولية المبدولة في هايتي، ستضم البعثة البرامج والقدرات الفنية التي استحدثتها على مر السنوات وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك المنظمات الإقليمية في مجالات من بينها القضاء، وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، وحقوق الإنسان، والتربية القومية، والحكم الرشيد، وستفيد من تلك البرامج والقدرات.

٨٠ - وستسعى البعثة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع هذه العناصر الفاعلة وضمان استمرارية العمل في المستقبل القريب وكذلك على المدى الطويل. وقد جرت

مشاورات، كان آخرها يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بشأن طرائق التعاون في إطار بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديد أدوار كل طرف ومسؤولياته. وقد تُفضي هذه المشاورات إلى إجراء تغييرات في هيكل البعثة المقترح.

٨١ - وضمانا لتجميع القدرات المؤسسية تحقيا لأقصى فعالية، ستشكل آليات التنسيق والاتصال جزءا لا يتجزأ من مكتب الممثل الخاص للأمين العام ومكتبي نائبي الممثل الخاص للأمين العام. وسيعزز هذا الهيكل المتكامل التعامل مع السلطات الهايتية كشريكة، مع ضمان قيام المجتمع الدولي بعمل موحد ومنسق. كما ستنخرط البعثة في أنشطة تنسيق وفي تبادل المعلومات والتعاون على نحو وثيق مع الأوساط المانحة والدبلوماسية من أجل تيسير اضطلاعها بالمهام الموكلة إليها وتعزيز فعالية استجابة المجتمع الدولي في هايتي. ولبلوغ هذه الغاية، ستشكل "مجموعة أساسية" تضم الممثل الخاص للأمين العام ونائبيه، وممثلين عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، وجهات معنية رئيسية أخرى. وستجتمع هذه المجموعة، ذات الطابع الاستشاري، بصورة منتظمة بغرض استعراض أولويات السياسة العامة للبعثة واستعراض تنفيذها. ويمكن أن تجتمع أيضا، عند الحاجة، مجموعة تضم ممثلين عن نفس الأطراف الفاعلة في نيويورك أو واشنطن العاصمة.

#### مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٨٢ - ستؤازر الممثل الخاص للأمين العام في عمله، كجزء من مكتبه، شعبة مكلفة بالشؤون السياسية وإعداد التقارير السياسية، ووحدة للتخطيط وأفضل الممارسات، ومكتب للشؤون القانونية، ومكتب لشؤون الإعلام، ومركز للعمليات المشتركة، ومكتب لمراجعات الحسابات المقيم. وسيكون رئيس موظفي مكتب الممثل الخاص للأمين العام مسؤولا عن التنسيق الإجرائي داخل العملية، حيث سينظم سبل الاتصال بين الممثل الخاص للأمين العام وجميع عناصر العملية، والإدارة اليومية لمكتب الممثل الخاص للأمين العام.

#### الشؤون السياسية وإعداد التقارير السياسية

٨٣ - ستقدم شعبة الشؤون السياسية وإعداد التقارير السياسية المشورة والتقييمات السياسية إلى الممثل الخاص للأمين العام وإلى كذلك البعثة بوجه عام. وسترصدها الشعبة التطورات السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من التطورات ذات الصلة الحاصلة في جميع أرجاء البلد، وتحللها وتُعد تقارير عنها، وهو ما يمكن أن يكون له تأثير في تنفيذ ولاية البعثة. كما أنها ستساعد الممثل الخاص وكبار المديرين الآخرين في اتصالاتهم مع السلطات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الهايتية؛ وستبقى على اتصال وشيخ

بالجهات المعنية ذات الصلة، ومن بينها الأوساط الدبلوماسية ومنظومة الأمم المتحدة ككل؛ وستلبي متطلبات البعثة من حيث تقديم التقارير؛ وستقدم مدخلات، بحسب الاقتضاء، لنشر المعلومات العامة ذات الطابع السياسي. وستساعد الشعبة أيضا الممثل الخاص للأمين العام على القيام بدوره بوصفه رئيس "المجموعة الأساسية".

### التخطيط وأفضل الممارسات

٨٤ - ستساعد وحدة التخطيط وأفضل الممارسات الممثل الخاص للأمين العام على وضع وتحديث الخطط للبعثة، بما في ذلك وضع خطة تنفيذ مهام البعثة، وستحرص على مراعاة الدروس المستفادة والممارسات الجيدة طوال مدة تنفيذ مهام البعثة.

### الشؤون القانونية

٨٥ - سيزود مكتب الشؤون القانونية الممثل الخاص للأمين العام بالمشورة في ما يتعلق بجميع جوانب ولاية عملية الأمم المتحدة، فضلا عن قضايا القانون الدستوري، خاصة ما يهم منها العملية الانتقالية السياسية في هايتي. كما سيقدم المكتب مشورته بشأن أي قضايا قانونية قد تستجد بشأن الأنشطة الفنية لعملية الأمم المتحدة، بما فيها مواضيع القانون الدولي، وحقوق الإنسان، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والشرطة، وسيادة القانون. وسيقدم المكتب دعمه أيضا للسلطات الهايتية في إجراء استعراض للتشريعات الوطنية، لو طلب إليه ذلك، وذلك لجعل هذه التشريعات متسقة مع التزامات هايتي التي تنص عليها الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سيقدم المكتب دعمه للوحدات الإدارية التابعة للبعثة في مجالات من قبيل الامتيازات والحصانات، ومسائل المشتريات، والترتيبات القانونية الخاصة بأي أماكن عمل تمتلكها الحكومة وتُوفر لعملية الأمم المتحدة، وأي مطالبات على الأمم المتحدة من أطراف ثالثة، إلى جانب أي مسائل قانونية تم تفسير نظامي الأمم المتحدة الأساسي والإداري أو تطبيقهما.

### مركز العمليات المشتركة

٨٦ - سيقوم مركز العمليات المشتركة، إلى جانب وحدات التحليل التابعة للبعثة والمؤلفة، بحسب الاقتضاء، من موظفين مدنيين وأفراد عسكريين وأفراد الشرطة المدنية، بتحليل وتوليف المعلومات المستمدة من جميع المصادر وسُيعد تقييمات للمخاطر الشديدة، بوصف ذلك من مهامه الأساسية، ليقدمها إلى الممثل الخاص للأمين العام، وسيقدم مشورته بشأن السبل المناسبة للتصدي لها. ويمكن أيضا، بحسب الاقتضاء، إنشاء آليات مماثلة على الصعيد المحلي.

## شؤون الإعلام

٨٧ - سيتولى مكتب شؤون الإعلام دورا مركزيا في توضيح وجود الأمم المتحدة في البلد والمساعدة على بناء ثقة الجمهور في وجودها ذلك. ومن شأن وضع برنامج لشؤون الإعلام أيضا أن يحشد الدعم العام من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والعملية السياسية الدستورية، بما فيها الانتخابات المحتملة، فضلا عن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والمساهمة في توعية أوساط الإعلام بهذه المسائل. وسيقتضي إعلام عامة الناس بصورة فعالة وضع برامج توعية وتنقيف على نطاق البلد. وبالإضافة إلى ذلك، سيضم مكتب شؤون الإعلام التابع للبعثة قدرة على إقامة علاقات مع وسائط الإعلام ورصدها إلى جانب الإنتاج الإذاعي والمرئي والمطبوع.

## جيم - ركن الشؤون المدنية

٨٨ - سيضم ركن الشؤون المدنية، الواقع تحت سلطة نائب الممثل الخاص للأمين العام، الشرطة المدنية ومكتبا للشؤون المدنية ومكتبا لحقوق الإنسان. كما ستضم مستشارين في مجالي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحماية الطفل، فضلا عن وحدة معنية بقضايا المرأة.

## الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية

٨٩ - بالنظر إلى الحالة الحرجة التي يشهدها قطاعا الأمن الداخلي والقضاء الجنائي في هايتي، ستضم البعثة قوة مدنية عتيدة، ضمن مفهوم يشمل الدروس المستفادة من البعثات السابقة والقائمة. ولا بد من إجراء تقييم آخر للنظام القانوني والقضائي والمتعلق بالمؤسسات الإصلاحية لمعرفة الدور الذي يمكن للبعثة أن تؤديه في تلك المجالات. وسيأخذ هذا التقييم في الاعتبار الأعمال التي قام بها كل من منظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الأطراف الفاعلة في ما مضى والأعمال التي ما فتئت تقوم بها في هذه المجالات. وسأعود إلى المجلس بشأن هذه المسألة بمجرد أن يُنجز هذا التقييم.

٩٠ - وستقدم الشرطة المدنية دعمها للحكومة الانتقالية من أجل إعادة سيادة القانون والأمن العام، بما في ذلك ما تبذله من جهود في سبيل بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء هايتي. وسيظل حفظ القانون والنظام العام من مسؤولية الشرطة الوطنية الهايتية. غير أن البعثة ستساعد الشرطة الوطنية الهايتية وتدعمها، عند الاقتضاء، من خلال أمور من بينها مرافقتها في أداء واجباتها وتقديم الدعم التشغيلي عن طريق أمور من ضمنها تنظيم دوريات مشتركة والتصدي للقلاقل المدنية بصورة مشتركة.

٩١ - وستساعد الشرطة المدنية أيضا على إعادة سيادة القانون والنظام العام عن طريق تعزيز المؤسسات وإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية بصورة مستدامة.

كما ستساعد الشرطة المدنية أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية على تنفيذ برامجها التدريبية؛ وتوجيه التدريب التطبيقي وتوفيره على المستويات العملية الرئيسية للشرطة الوطنية الهايتية؛ وتلقين المهارات والمبادرة بالمساعدة على تنفيذ مهام الإدارة المتعددة المستويات داخل الشرطة الوطنية الهايتية؛ واستحداث وتشغيل آلية رقابة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة داخل الشرطة الوطنية الهايتية؛ ووضع وتنفيذ برامج لفرز واعتماد ضباط إنفاذ القوانين وفقا للمعايير الدولية؛ ودعم تنفيذ برنامج مجتمعي لحفظ النظام والأمن في جميع أرجاء البلد. كما أن الشرطة المدنية ستساعد على إيجاد وتعزيز قدرة شاملة لإنفاذ القانون تابعة للشرطة الوطنية الهايتية بحيث تتواجد تلك القدرة بصورة مستدامة، وبحيث تشمل أنشطة والتصدي للقتل المذبذب، وتنظيم دوريات برية وبحرية لحفظ النظام والأمن على الحدود، والقضاء، وجمع المعلومات، وشؤون الهجرة، والجمارك، وسلطة الموانئ، والقطاعات ذات الصلة بالأمن الداخلي، وستساعد على تحديد المتطلبات المتعلقة بالبنية التحتية واللوجستيات ذات الصلة بذلك، بحسب الحاجة. وعلاوة على ذلك، ستقدم الشرطة المدنية المشورة والتدريب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للشرطة الوطنية الهايتية في أنشطتها المتعلقة بإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات. كما أن الشرطة المدنية ستدعم عناصر البعثة الأخرى في أنشطة مختارة من أنشطة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وختاماً، ستسعى وحدة الشرطة المدنية إلى بناء ثقة الجمهور في قطاع القضاء الجنائي عن طريق مراقبة الشرطة الوطنية الهايتية وإسداء النصح وتقديم التقارير بشأن أنشطتها من حيث امتثالها للمعايير المهنية واحترامها حقوق الإنسان. وسيقتضي ذلك من الشرطة المدنية أن تتخذ مواقع مشتركة مع السلطات الهايتية وأن تقيم علاقات وثيقة معها وأن تكون لها الحرية في دخول المنشآت ذات الصلة، بما فيها مكاتب الشرطة ومراكز الاعتقال، فضلاً عن الاطلاع على محفوظات الشرطة وملفاتها الخاصة بالتحقيقات.

٩٢ - وللقيام بهذه المهام، ستتألف الشرطة المدنية من أفراد يبلغ مجموعهم ٦٢٢ ١. وسيشمل هذا العدد ٨٧٢ مستشاراً بشأن معايير الإدارة والتدريب والتوجيه والمعايير المهنية (المفتشية العامة)، يعملون في مكاتب مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية على مدار الساعة، طوال أيام الأسبوع، بحسب الاقتضاء، فضلاً عن ست وحدات مشكّلة يصل قوام كل منها إلى ١٢٥ ضابطاً، تعمل بموجب قواعد الاشتباك الخاصة بالشرطة المدنية، وذلك من أجل توفير الدعم التشغيلي في الأنشطة والمجالات المعقدة التي تكون قدرات الشرطة الوطنية الهايتية فيها محدودة.

٩٣ - وبسبب الأوضاع الأمنية المتقلبة السائدة وضعف قدرة الشرطة الوطنية الهايتية في الوقت الراهن، ومراعاة للوقت اللازم لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ستدعم

وحدات الشرطة المدنية المشكّلة الشرطة الوطنية الهايتية في القيام بمهام حفظ القانون والنظام؛ وستساعدتها، بحسب الاقتضاء، على معالجة مشاكل القلاقل المدنية؛ وستساعد على ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة بهم وحرية تنقلهم؛ وحماية أرواح المدنيين الذين تتهددهم أخطار وشيكة، وذلك في حدود الوسائل والقدرات المتاحة. وستُنشر ثلاث وحدات مشكّلة للشرطة في مدينة بور - أو - برانس ووحدة في كل من غونيف وكاب هيسين وليه كاييه. ومع زيادة الشرطة الوطنية الهايتية قدراتها وسدها الثغرة الأمنية تدريجياً، سيعاد النظر في عدد أفراد الشرطة المدنية ومهامها ومجالات عملها.

### الشؤون المدنية

٩٤ - سيكون مطلوباً من مكتب الشؤون المدنية أن يهيئ الظروف اللازمة لوجود ديمقراطية عاملة ولإنشاء السلطة المحلية الشرعية وتعزيزها في جميع أرجاء البلد. وسيكون هناك تشديد على التفاعل على المستوى الشعبي مع التركيز على إدامة بناء القدرات، وتنمية الديمقراطية، والحوار والمصالحة، والحكم الرشيد. وإضافة إلى ذلك، سيقدّم المكتب المساعدة في تقييم آحر للاحتياجات، بالتشاور مع سلطات هايتي والشركاء الدوليين الآخرين، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية، في تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه البعثة في العملية الانتخابية. ولذلك، سأعود إلى المجلس بشأن هذه المسألة في حينها.

٩٥ - وإنجازاً لهذه المهام، سيدعم مكتب الشؤون المدنية في جملة أمور، المبادرات الرامية إلى قيام حوار وطني، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛ وسيحدد المشاريع ذات الأثر السريع وسينسق تنفيذها من جانب الشركاء المنفذين وذلك بالتشاور الوثيق مع السلطات المحلية؛ وسيساعد في تنمية قدرة منظمات المجتمع المدني وتعزيزها؛ وسيظل على اتصال بالمجالس الإقليمية والبلدية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية. وسيضطلع مكتب الشؤون المدنية بهذه الأنشطة عن طريق توعية السكان في ١٧٣ كومونا في البلد، وبالمشاركة في الاجتماعات البلدية - وهي منتدى يناقش فيه السكان المحليون وجهات أخرى مع السلطات المسائل التي تكون موضع اهتمام مشترك. وسيقدم المكتب أيضاً المساعدة إلى الشرطة المدنية وغيرها من الخبراء في شؤون سيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، وسينمي التعاون مع الوجود الميداني لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هذا الصدد. وسيساعد المكتب أيضاً العناصر العسكرية وغيرها من عناصر البعثة في الاتصال على صعيد المجتمع المحلي. وسيضم موظفين للشؤون الجنسانية في مكاتبه الميدانية، يعملون على نحو وثيق مع سلطات هايتي ومنظمة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، لكفالة الاتساق بين سياسات البعثة والأولويات الجنسانية المحلية

والوطنية. وفي القيام بهذه الأنشطة، سيعمل المكتب على نحو مشترك وبتعاون وثيق مع ركن الشؤون الإنسانية والتنمية، ولا سيما في ما يتعلق بالمبادرات الجارية ذات الصلة بالحوار والمصالحة، وسيادة القانون، والمشاريع ذات الأثر السريع.

### حقوق الإنسان

٩٦ - نظرا إلى الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان حاضرا وماضيا، وعملا على التصدي لهذه الحالة تصديا شاملا، سُنشأ مكتب لحقوق الإنسان، تُسند إليه ولاية تعزيز حقوق الإنسان ورصدها وحمايتها. ووفاء بهذه الولاية، فإن المكتب سيقوم بمجملّة أمور من بينها رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها؛ وتعزيز قدرة هايتي على رصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، بما في ذلك حالة اللاجئين العائدين والمشردين؛ ومساعدة سلطات هايتي على كفالة المساءلة الفردية عن انتهاكات حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا. وسيحقق المكتب ذلك من خلال القيام بأمر منها تقديم الدعم إلى سلطات هايتي في وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وخطّة عمل لها؛ وتقديم الدعم لبرامج التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وحمايتها.

٩٧ - وستقدم مفوضية حقوق الإنسان الدعم الفني والمنهجي في جميع مراحل البعثة، وستساعد في اختيار موظفي شؤون حقوق الإنسان الذين سينتشرون في البلد. وسيُدرس توسيع وجود مفوضية حقوق الإنسان في إطار البعثة بهدف كفالة وجود مستمر لحقوق الإنسان في هايتي في الأعوام المقبلة. وسيعمل مكتب حقوق الإنسان على نحو وثيق مع جميع عناصر البعثة، ولا سيما العنصر العسكري، وعنصر الشرطة المدنية، وعنصر وحدة الشؤون الجنسانية، ووحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لكفالة إدماج سياسات حقوق الإنسان وحمايتها في استراتيجية البعثة وبرامجها السياسية العامة.

### الشؤون الجنسانية

٩٨ - تماشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، سُنشأ وحدة للشؤون الجنسانية في إطار مكتب الشؤون المدنية، لتيسير ودعم وتقديم المشورة التقنية لجميع موظفي البعثة لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وستقدم وحدة الشؤون الجنسانية المساندة لركن الشؤون الإنسانية والتنمية في كفالة توفير المساعدة الإنمائية الملائمة للمرأة، ولا سيما في ما يتعلق بالاستراتيجيات الطويلة الأجل في هذا المجال، وفي هذا الصدد ستعمل وحدة الشؤون الجنسانية على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في دعم سلطات هايتي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات

النسائية، في وضع جدول أعمال وطني لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين على جميع المستويات فضلا عن العنف ضد المرأة.

### فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٩ - تماشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ستضم البعثة مستشارا في شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمساعدة في تعميم برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل عناصر البعثة وسياساتها وبرامجها، بما في ذلك عن طريق القيام بوضع استراتيجية للبعثة للتدريب في هذا المجال وللتوعية والوقاية وتنفيذ هذه الاستراتيجية ورصدها وذلك للحد من خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. كذلك سيقوم مستشار شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بتقديم الدعم إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذا إلى المنظمات غير الحكومية في مساعدة سلطات هايتي والمجتمع المدني في وضع استراتيجية وطنية للإيدز خاصة بهما.

### حماية الطفل

١٠٠ - نظرا لأهمية قضايا حماية الطفل، ستضم البعثة مستشارا في شؤون حماية الطفل لكفالة إيلاء أولوية لحقوق الطفل وحمايته ورفاهه في البعثة كلها. وسيقوم خبير شؤون حماية الطفل، بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف، بشأن قضايا حماية الطفل وسيرصدها ويقدم تقارير بشأنها وسيعمل على إذكاء الوعي بها لدى جميع أفراد البعثة.

## دال - ركن الشؤون الإنسانية والتنمية

١٠١ - سيتولى رئاسة ركن الشؤون الإنسانية والتنمية نائب للممثل الخاص للأمين العام، يكون مسؤولا، بما في ذلك، بحكم صفته الشخصية كمنسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية، عن تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والتنمية، وتنسيق شؤون المانحين وتعبئة الموارد، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٠٢ - سيقدم المساعد لنائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية والتنمية، بصفته منسق الشؤون الإنسانية، مكتب لشؤون التنسيق، يكفل التنسيق اللازم مع المؤسسات الوطنية وما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى التي تتكون منها البعثة. وسيكون الهدف هو كفالة تكامل عناصر المساعدة الإنسانية الطارئة والإنعاش. وسيكون برنامج المساعدة لا مركزيا، وذلك من خلال إنشاء خمس وحدات تنسيق ميدانية في أشد المناطق تضررا. وسينشأ مركز لوجستي مشترك للأمم المتحدة يُقدّم الدعم إلى منسق الشؤون الإنسانية بغية التنفيذ العملي

لأنشطة المساعدة في الميدان. وستُقدّم المساعدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام في كفالة الاتصال اللازم مع العنصر العسكري في ما يتعلق بأمن المساعدة الإنسانية وإيصالها ومن أجل ضمان تعميم أنشطة الحماية في كل مراحل الاستجابة الإنسانية. وختاماً، ومع مراعاة شدة تعرض هايتي للظواهر الطبيعية، فإنه ينبغي ربط مهام الاستجابة في حالات الكوارث والحد منها بمكتب شؤون التنسيق لكفالة تنمية القدرات الوطنية للتخفيف من أثر الكوارث وتوفير استجابة متكاملة عند حدوثها.

١٠٣ - وسيكفل نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية والتنمية، بصفتة منسقا مقيما، أن تكون الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة منسقة تنسيقاً كاملاً، في المقام الأول، مع أنشطة البعثة في كل مراحل فترة ولايتها، ولا سيما بالقيام، في المراحل الأولية، بحشد الجهود لإعادة الخدمات الأساسية إلى سابق عهدها ولتعزيز فرص العمل. وسيقدم عنصر التنمية المساعدة إلى سلطات هايتي في وضع استراتيجية إنمائية وطنية، تقوم على أساس الحوار المنهجي وتوافق الآراء فيما بين الجهات المعنية على الصعيد الوطني والمحلي، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة إطار لجهود التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف. كذلك يمكن أن تضم الاستراتيجية المقترحة خطوات نحو بناء مؤسسات ديمقراطية وحكم رشيد، بما في ذلك مؤسسات لسيادة القانون، باعتبارها ضرورية لكفالة سلام دائم وتنمية مستدامة على المدى الطويل. وعلى وجه الخصوص، ستُحدد الاستراتيجية المقترحة السبل الكفيلة على المدى الطويل باستمرار المساعدة المقدمة من خلال البعثة في مجالات من قبيل سيادة القانون، والإنعاش الاقتصادي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضايا الجنسانية. وسيكفل ركن الشؤون الإنسانية والتنمية أيضاً مشاركة السلطات المحلية والسكان المحليين في تحديد أولوياتهم الإنمائية والمساعدة ذات الصلة.

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠٤ - من أجل تقديم المساعدة لتخطيط استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها، ستضم البعثة وحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعمل على نحو وثيق مع جميع عناصر البعثة، ولا سيما العنصر العسكري، وعنصر الشرطة المدنية، وعنصر حقوق الإنسان، وكذا مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وستجمع البعثة ما بين الخبرة التقنية الراهنة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والموارد المتاحة في البلد، وستفيد منهما. وسوف تشارك وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل إنجاز مهامها في وضع وتنفيذ الخطط الأولية لنزع سلاح الجماعات

المسلحة وفي بلورة استراتيجية شاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك الجهود المبذولة لإعادة الإدماج ومراقبة الأسلحة.

## هاء - العنصر العسكري

١٠٥ - نظرا للوضع الأمني المتقلب، بما في ذلك انتشار الأسلحة في هايتي، ستعمل البعثة في إطار قواعد اشتباك حازمة وبقدرة كافية على التعامل مع التهديدات التي تُهدق بتنفيذ ولايتها. وسيساعد العنصر العسكري في الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في كل أرجاء البلد. وسيوفّر الأمن في كل المدن الرئيسية وما حولها؛ وسيصون المواقع والمنشآت الرئيسية؛ وسيوفر الأمن على امتداد الطرق الرئيسية؛ وسيمنع الجماعات المسلحة من ممارسة العنف؛ وسيحمي الطرق المؤدية إلى الهياكل الأساسية للمساعدة الإنسانية؛ وسيضطلع بمهام نزع السلاح جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية الهايتية والشرطة المدنية الدولية؛ وسيقدم المساعدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية والشرطة الدولية في حالة نشوب أعمال شغب وعنف منظم، بحسب ما تقتضيه الحاجة، وسيصد نقاط العبور الرئيسية على طول الحدود؛ وسيوفّر الحماية للأصول الوطنية ولأصول الأمم المتحدة والمساعدة الإنسانية الرئيسية في البلد. وسيكفل العنصر العسكري أيضا الأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وسيحمي، إلى أقصى حد ممكن، المدنيين الذين يواجهون تهديدا وشيكا بالتعرض لعنف بدني، وسيلزم أن يرصد العنصر العسكري بيئة الأمن والقانون والنظام والتحقق منها، وأن يجعل هدفه هو الوقاية من تصاعد التهديدات الأمنية الوشيكة ومنعها وردعها.

١٠٦ - ولأداء هذه المهام، سيتألف العنصر العسكري من عدد لا يتجاوز ٦٧٠٠ جندي من جميع الرتب سيجري نشرهم في جميع أنحاء البلد. وعند اكتمال النشر، سيكون هناك لواء من المشاة يتألف من كتيبي مشاة في بور - أو - برانس للحفاظ على الأمن في العاصمة التي يبلغ عدد سكانها نحو مليوني شخص وعلى امتداد الطريق الرئيسي الموصل إلى الحدود؛ وكتيبة في كل من كاب هيسين وهينشي لتغطية المراكز السكانية الإقليمية ورصد نقاط العبور الرئيسية على امتداد الحدود، وكتيبة في غونيف لتوفير الأمن لثالث أكبر مدينة وعلى امتداد الطرق الرئيسية الموصلة إلى العاصمة؛ وكتيبة في بورت دي بيه لتوفير الأمن في المنطقة الشمالية الغربية النائية، وكتيبة في ليه كاييه وكتيبة صغيرة تتألف من نحو ٤٥٠ فردا في جاكميل لتأمين مناطق الجنوب الغربي الواسعة. وستتمركز في بور - أو - برانس أيضا قوة احتياط مستقلة هي عبارة عن سرية مشاة للرد السريع منقولة جوا لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن في جميع أنحاء البلد.

١٠٧ - وسيجري نشر القوات على التوالي في عناصر بحجم لواء أو كتيبة في سبعة قطاعات على نطاق البلد. فأولا، سيجري نشر قيادة قوة الأمم المتحدة والوحدات المساندة لها في بورت - أو - برانس في النصف الثاني من أيار/مايو لبدء أعمال التنسيق والتحضير لعملية الانتقال مع القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، وللإشراف على نشر قوة الأمم المتحدة ومواصلة تقدمها. وسيكتمل نقل السلطة من قيادة القوة المؤقتة إلى قيادة قوة الأمم المتحدة بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن ثم نقل السلطة بين القيادتين، يتوقع أن ترحل وحدات القوة المؤقتة تدريجيا في إطار عملية إحلال مناسبة ومنظمة من جانب قوات الأمم المتحدة، وهي عملية أساسية لتفادي أي ثغرات أمنية. وسيكون هناك اتصال وتنسيق بين قيادة قوة الأمم المتحدة والقوة المؤقتة إلى أن تخلي قوات القوة المؤقتة منطقة البعثة. ويجب أن يكون الحلول التدريجي محل قوات القوة المؤقتة في بور - أو - برانس وأماكن أخرى خاضعا لتنسيق دقيق وتخطيط مشترك بين قيادتي القوة المؤقتة وقوة الأمم المتحدة؛ وسيلي ذلك نشر قوات إضافية للقيام بطائفة أوسع من المهام التي ستؤديها قوة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يظل العنصر العسكري لازما لحين إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولفترة مناسبة من الوقت بعد ذلك.

## واو - الدعم

١٠٨ - سيرأس عنصر الدعم في البعثة المقترحة مسؤول إداري أول، يتبع الممثل الخاص للأمين العام مباشرة. وسيكون عنصر الدعم مسؤولا عن إنشاء وصيانة الهياكل الأساسية المادية والإدارية اللازمة لتمكين البعثة من أداء ولايتها. وسيستند هذا العنصر إلى مفهوم القيام بخدمات متكاملة في مجالي الإدارة والدعم للوفاء بالاحتياجات السوقية والمادية والإدارية للبعثة التماسا للقدر الأمثل من الفعالية والكفاءة. وسيشمل وحدة لغوية لتقديم المساعدة اللغوية إلى جميع عناصر البعثة وتوفير تدريب على اللغة الفرنسية واللغة الكريولية إلى موظفي البعثة، بحسب الاقتضاء. وستنشئ البعثة مركزا للتدريب المتكامل في البعثة ستنظم في إطاره دورة تعريفية لجميع أفراد البعثة، بمن فيهم الأفراد المدنيون والعسكريون وأفراد الشرطة، وبخاصة في مجالات من قبيل الثقافة والتاريخ، فضلا عن تزويدهم بالتدريب المناسب طيلة مراحل البعثة. وستتقاسم البعثة، حيثما أمكن، أماكن عمل وخدمات مشتركة (وبخاصة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل) مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في هايتي، وذلك لتحسين التنسيق وزيادة فعالية التكلفة.

## زاي - الأمن

١٠٩ - عند العمل على توفير الأمن لبعثة الأمم المتحدة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار البيئة الأمنية الأعم في البلد. فهائتي تهدها أخطار قد تعرقل العمليات السياسية والإنسانية

والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون وقد تحد أيضا من مصداقية البعثة وقدرتها، مما يعرض أفرادها وموجوداتها للخطر.

١١٠- والممثل الخاص للأمين العام، بوصفه رئيس البعثة، هو المسؤول والمسئول وحده أمام الأمين العام، من خلال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن أمن أفراد وموجودات حفظ السلام. وسيُعَيِّن الممثل الخاص للأمين العام أيضا مسؤولا منتدبا من الأمم المتحدة وسيكون، بصفته هذه، مسؤولا ومسئولا أمام الأمين العام، من خلال منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة من غير أفراد حفظ السلام داخل هايتي. وستعمل البعثة بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في هذا الصدد.

١١١- وبالإضافة إلى الأنشطة والعمليات الأمنية التي ستؤديها الشرطة العسكرية والمدنية، سيتلقى الممثل الخاص للأمين العام الدعم في أداء المسؤوليات الأمنية من عدد من العناصر المتصلة بالأمن، ومنها مركز للعمليات المشتركة. وستطبق تدابير خاصة لردع الأخطار التي يتعرض لها أفراد البعثة وموجوداتها، وبخاصة العنف، ولمنع تلك الأخطار واكتشافها والتخفيف من آثارها. وستتلقى البعثة الدعم من عدد كاف من موظفي الأمن الدوليين والمحليين في المقر وفي جميع القطاعات والمكاتب الإقليمية، بحسب ما تقتضيه الحال، وستقوم بتنسيق عمليات إدارة الأمن مع الوكالات الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة.

## حاء - التبعات المالية

١١٢- ستصدر التبعات المالية للبعثة المقترحة قبل إقرار ولايتها في إضافة لهذا التقرير قريبا.

## حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

١١٣- مما يؤسف له أن هايتي قد وجدت نفسها، في السنة المائتين لقيامها، مضطرة مرة أخرى إلى مناشدة المجتمع الدولي لمساعدتها على التغلب على حالة سياسية وأمنية خطيرة. وقد نشرت الأمم المتحدة منذ ١١ عاما بعثة في هايتي، بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية، وقامت في وقت لاحق بنشر بعثة خاصة بها، لمساعدة السلطات المحلية في إقامة مؤسسات ديمقراطية وفعالة وبناء القدرة الاجتماعية الاقتصادية في البلد. وانتهت آخر بعثة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. ويتبين من استقراء الأحداث بعد وقوعها أن تدخلنا كان قصيرا أكثر من اللازم ومحفوفا بعراقيل دولية ومحلية على السواء. واليوم يجد المجتمع الدولي نفسه أمام فرصة أخرى لمساندة هايتي وشعبها في الانتقال نحو مستقبل ديمقراطي يسوده السلام وزمامه بأيدي أهل هايتي أنفسهم.

١١٤- ومع ذلك، لن تكون مهمتنا سهلة. فالحالة تبدو أكثر إثارة للتخوف اليوم مما كانت عليه منذ عقد مضى. وفي الوقت ذاته، فإن التغيير الإيجابي يمكن أن يحدث بطريقة تتوافر فيها الشفافية والمشاركة الكاملتان واستنادا إلى توافق الآراء والحلول التوفيقية. وإني أرحب بالحلف السياسي الذي نشأ مؤخرا والذي جمع بين زعماء هايتيين كثيرين من أنحاء مختلفة من المجتمع من أجل رسم معالم السير قدما أثناء الفترة الانتقالية. إلا أن ذلك الحلف لم يضم جميع الحركات السياسية الرئيسية التي كان من الممكن له أن يشملها. فجميع الهايتيين ينبغي أن تتاح لهم الفرصة - وأن يغتنموها - للمشاركة على نحو هادف في حوار وطني شامل بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة التي تواجه البلد ولإسماع آرائهم بطريقة تخلو من العنف. وسيكون النجاح أو الفشل في نهاية المطاف مسؤوليتهم هم في المقام الأول.

١١٥- وسيكون بمثابة حجر الزاوية لإحراز أي تقدم القيام بعملية مصالحة على نطاق الأمة تشمل جميع قطاعات المجتمع وتقرن بجهد حقيقي لإنهاء مناخ الإفلات من العقاب، وهو المناخ السائد، وإنفاذ المساءلة الفردية. كما ينبغي كسر دوامة إيذاء المعارضين أو الانتقام منهم على يد من هم في السلطة باعتبار ذلك جهدا إضافيا لتوحيد المجتمع الهايتي المنقسم بشدة. وإني أهيب بجميع الأشخاص والزعماء في هايتي وقف دوامة العنف والإفلات من العقاب. ويجب تقديم جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان السابقة والحالية إلى العدالة.

١١٦- ويبدو أن هايتي قد تغلبت، مع التحسن التدريجي للحالة الأمنية في أعقاب نشر القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات، على أسوأ مرحلة للأزمة التي مرت بها مؤخرا. وأود أن أشيد بالقوة المؤقتة لما تبذله من جهود لتحقيق الاستقرار للحالة الأمنية الهشة ولاحتماء خطر عدم الاستقرار المائل دوما. بيد أنني أود أن أهيب بالقوة المؤقتة أن تتخذ، فيما تبقى من فترة ولايتها، جميع التدابير الممكنة التي من شأنها أن تزيد من الإسهام في إزالة التهديدات الأمنية، وبخاصة فيما يتعلق بترع السلاح.

١١٧- ولا تزال هايتي تعيش حالة طوارئ إنسانية مباشرة. وقد كانت الاستجابة الدولية للنداء العاجل الذي وجهته الأمم المتحدة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، أبطأ مما كان متوقعا. وإني أدعو الجهات المانحة إلى الإسهام بصورة أكثر سخاء من أجل تدبير مبلغ الـ ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة اللازم للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة وإرساء أساس للإنعاش على مدى الأشهر الستة المقبلة. وستلزم أموال إضافية في المستقبل، لذا فإني أطلب إلى الدول الأعضاء أن تساند جهودنا. ويجدوني أيضا الأمل في أن تكون هايتي، بوصفها بلدا خارجا من صراع، موضع اهتمام المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق

بالاحتياجات العاجلة لسكانها. كما أحث الجهات المانحة على تزويد منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية بالسبل التي تمكنهما من تخطيط وتمويل المشاريع والأنشطة التي تتيح لهما المشاركة بصورة هادفة وكاملة في المساعي المشتركة المرتقبة وفي العمل على المدى الأطول أيضا.

١١٨- ولضمان تحقيق التنمية المستدامة في هايتي، يجب أن يكون هناك التزام سياسي ومالي طويل الأجل. ولهذا فقد شجعتني دعوة مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى العمل مع شعب هايتي في بذل جهد طويل الأجل ومتواصل لدعم الإصلاح والتنمية. ويتعين أن يكون تحركنا إلى الأمام في إطار من الشراكة، أولا وقبل كل شيء مع سلطات هايتي وشعبها، ثم أيضا مع شركاء مهمين آخرين في المنطقة، كمنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، فضلا عن الشركاء الدوليين الآخرين، وخاصة أسرة الأمم المتحدة الأوسع. فالتحدي في هايتي له طابع يتعذر معه على أية منظمة أو وكالة أن تتصدى له بمفردها. وإني أرحب، على وجه الخصوص، بالاستعداد الذي أبدته الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في ٣ آذار/مارس، للمشاركة في قوة الأمم المتحدة وفي الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع المدني وإعادة تشكيل الهياكل والعمليات والمؤسسات الديمقراطية. كما أرحب بالاستعداد المعلن من منظمة الدول الأمريكية للعمل معنا بطريقة متكاملة. ولتحقيق هدفنا المشترك، ينبغي أن نستخلص معا الدروس من المشاركة الماضية في هايتي وأن نسلّم بأنه يتعين علينا أن نكسر دوامة التعثر التي كانت سمة برامج المساعدة السابقة في هايتي.

١١٩- إلا أن نجاحنا الحقيقي لن يكون إلا إذا كان الهايتيون أنفسهم ناجحين. وسيلزم أن يقدم المجتمع الدولي دعما يقظا لضمان عدم خروج جهود بناء الدولة في هايتي عن مسارها. وإني أناشد السلطات الهايتية أن تستجيب لعرض المساعدة من المجتمع الدولي بأن يكون لديها التزام بالمساءلة، وبخاصة إزاء مواطنيها. والدروس المستفادة من التجارب الماضية تظهر أيضا أن المجتمع الدولي لا ينبغي له أن يحجم عن وضع آليات تساعد في رصد وتقييم فعالية جهوده التي يبذلها بالاشتراك مع السلطات الهايتية.

١٢٠- وأخيرا، واستجابة لطلب مجلس الأمن، أوصي بإنشاء عملية متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار بالولاية والحجم والبنية المحددة في الفقرات ٦٨ إلى ١١١ من التقرير. وتنفيذا للولاية المقترحة، ستتألف البعثة من عدد أقصاه ٦٧٠٠ من الجنود و ٦٢٢ من أفراد الشرطة المدنية، منهم أفراد الوحدات الشرطة المشكّلة، فضلا عن العدد اللازم من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين. وأناشد الدول الأعضاء الوفاء بما أبدته من استعداد لتشكيل بعثة متابعة للأمم المتحدة بأن تلتزم بتقديم الموارد المالية والبشرية اللازمة، بما فيها أفراد الشرطة

العسكرية والمدنية. وأرحب بمشاركة المنظمات الإقليمية، وبخاصة منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، داخل البعثة تعزيزاً لجهودنا الجماعية في هايتي. فالتحديات في هايتي متعددة، كما بيّن التقرير. ولكي تكون مشاركة المجتمع الدولي فعالة في هايتي، فلا بد من أن تكون الاستجابة متعددة الأبعاد. وسيلزم لنجاح هذا المسعى أن يكون هناك اهتمام متواصل من جميع الشركاء، وبخاصة سلطات هايتي وشعبها.

